



مستجدات في إجراءات التنفيذ القضائي غير المباشر وفق قانون التنفيذ القضائي القطري الجديد رقم (4) لسنة 2024 (دراسة تحليلية)

عبدالله مبارك ابوصلعه

البريد الإلكتروني: am202521014@pa.edu.qa

الملخص

تتناول هذه الدراسة التحليلية التطورات التشريعية والمؤسسية والإجرائية في منظومة التنفيذ القضائي غير المباشر في ضوء صدور قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024. وتكمن مشكلة البحث في تقييم مدى كفاية وفعالية هذه المستجدات في تجاوز معوقات التنفيذ التقليدية، والتصدي لمماطلة المدين وتهريب أمواله، مع الموازنة الدقيقة بين سرعة اقتضاء حقوق الدائنين وصون الضمانات القانونية للمنفذ ضده.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي بوصفه منهجاً رئيساً لتفكيك النصوص القانونية، مدعوماً بالمنهجين الوصفي والمقارن مع تشريعات عربية وخليجية. وتوصلت الدراسة إلى أن القانون الجديد أحدث نقلة نوعية من خلال إرساء التخصص القضائي عبر استحداث «محكمة التنفيذ»، وتوسيع السلطات الإيجابية لقاضي التنفيذ في مباشرة إجراءات الاستعلام الموسع عن الدفعة المالية للمدين، والحجز التنفيذي وحجز ما للمدين لدى الغير، وفرض التدابير المساندة والوقائية كالمنع من السفر والحبس الاستثنائي للممتنع القادر. كما أسهم تبسيط الإجراءات – لا سيما اعتماد الأصل في الفصل في الطلبات التنفيذية دون عقد جلسات، والاعتماد المتزايد على الرقمنة والربط الإلكتروني – في تقليص الزمن الإجرائي وتحقيق العدالة الناجزة. وفي المقابل، أقر القانون حزمة متكاملة من الضمانات كالإعذار المسبق، والرقابة القضائية على التناسب، وحق الطعن المتخصص والسريع لمنع التعسف.

وأوصت الدراسة بضرورة إصدار لوائح تنفيذية تفصيلية تحدد معايير سلطات قاضي التنفيذ منعاً للخلط مع مسائل الموضوع، وتعزيز البنية الرقمية المشتركة لتسريع تتبع الأموال، فضلاً عن تدريب الكوادر القضائية والإدارية لضمان التطبيق الأمثل للنصوص الجديدة.

الكلمات المفتاحية: قانون التنفيذ القضائي القطري، التنفيذ غير المباشر، محكمة التنفيذ، قاضي التنفيذ، الحجز التنفيذي، الاستعلام عن الأموال، العدالة الناجزة، ضمانات المدين.

Developments in Indirect Judicial Enforcement Procedures under the New Qatari Judicial Enforcement Law No. (4) of 2024 (An Analytical Study)

Abdullah Mubarak Abu Salha
Email: am202521014@pa.edu.qa

ABSTRACT

This analytical study examines the legislative, institutional, and procedural developments in the indirect judicial enforcement system in light of the issuance of the Qatari Judicial Enforcement Law No. (4) of 2024. The research problem lies in evaluating the adequacy and effectiveness of these developments in overcoming traditional enforcement obstacles and addressing debtor procrastination and asset concealment, while carefully balancing the swift collection of creditors' rights with the preservation of the legal guarantees of the judgment debtor. The study adopted the analytical approach as the primary method for deconstructing legal texts, supported by descriptive and comparative approaches with Arab and Gulf legislation. The study concluded that the new law brought about a qualitative shift by establishing judicial specialization through the creation of the "Enforcement Court" and expanding the positive powers of the enforcement judge to conduct comprehensive financial disclosure procedures. For the debtor, enforcement proceedings include attachment of assets held by third parties, and the imposition of supportive and preventive measures such as travel bans and exceptional imprisonment for capable defaulters. Simplifying procedures—particularly the adoption of the principle of adjudicating enforcement requests without hearings and the increasing reliance on digitalization and electronic connectivity—has contributed to reducing procedural time and achieving swift justice. Conversely, the law has established a comprehensive set of safeguards, such as prior notification, judicial oversight of proportionality, and the right to a specialized and expedited appeal to prevent abuse.

Keywords: Qatari Judicial Enforcement Law, Indirect Enforcement, Enforcement Court, Enforcement Judge, Enforcement Attachment, Asset Inquiry, Swift Justice, Debtor Guarantees.



المقدمة :

تعد مرحلة التنفيذ القضائي من أهم مراحل الخصومة، إذ تنتقل فيها الحماية القضائية من مجرد تقرير الحق إلى تمكين صاحبه من اقتضائه فعلياً، بما يضمن احترام الحقوق واستقرار المعاملات ويعزز الثقة في العدالة.

ويُعد التنفيذ القضائي غير المباشر من الوسائل المهمة لتحقيق هذه الغاية، إذ يقوم على استخدام وسائل قانونية لحمل المدين على الوفاء أو تمكين الدائن من الوصول إلى أموال قابلة للتنفيذ عليها، خاصة في الحالات التي يتعذر فيها التنفيذ المباشر أو يلجأ المدين إلى المماطلة أو إخفاء أمواله.

وفي هذا الإطار، جاء قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024 متضمناً تنظيمًا حديثاً لمنظومة التنفيذ، بهدف تعزيز سرعة وفعالية الإجراءات، وتيسير الوصول إلى أموال المنفذ ضده، مع المحافظة على الضمانات القانونية المقررة له.

وتثير حادثة هذا القانون الحاجة إلى دراسة مستجداته في مجال التنفيذ القضائي غير المباشر، وبيان مدى كفايتها في معالجة الإشكالات العملية، وتحقيق التوازن بين سرعة التنفيذ وفعاليته من جهة، وضمانات المنفذ ضده من جهة أخرى.

وعليه، تتناول هذه الدراسة مستجدات إجراءات التنفيذ القضائي غير المباشر وفق قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024، من خلال تأصيل مفهومه وطبيعته القانونية، وتحليل المستجدات التشريعية التي جاء بها القانون، وتقييم أثرها في تعزيز فعالية التنفيذ، مع الوقوف على أبرز الإشكالات والضمانات المرتبطة بها.

أهمية الدراسة :

تتبع الأهمية العلمية للدراسة من تناولها موضوعاً حديثاً يرتبط بقانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024، بما يساهم في الكشف عن توجهات المشرع القطري في تطوير منظومة التنفيذ القضائي. كما تساهم الدراسة في إثراء المكتبة القانونية من خلال تحليل مفهوم التنفيذ القضائي غير المباشر وصوره وضوابطه، وبيان مدى اتساق المستجدات التشريعية مع مبادئ التنفيذ الجبري وفعالية الحماية القضائية، بما يفتح المجال أمام دراسات قانونية مستقبلية في هذا المجال.

وتتمثل الأهمية العملية للدراسة في ارتباطها بالتطبيق القضائي، إذ تساهم في توضيح آليات التنفيذ غير المباشر، وحدود سلطات قاضي التنفيذ، وضمانات المنفذ ضده، ووسائل مواجهة المماطلة والتهرب من التنفيذ. كما يمكن أن تساعد نتائج الدراسة القضاة والمحامين وأعوان التنفيذ والمشرع في فهم الإشكالات التطبيقية للنظام الجديد، وتقديم مقترحات تساهم في تعزيز سرعة وفعالية التنفيذ، بما يدعم استقرار المعاملات والثقة في القضاء.

مشكلة الدراسة :

تواجه مرحلة تنفيذ الأحكام القضائية تحديات، خاصة عند امتناع المدين عن التنفيذ أو محاولته تعطيله، مما يبرز أهمية التنفيذ القضائي غير المباشر كوسيلة قانونية لحمل المنفذ ضده على الوفاء أو تمكين الدائن من الوصول إلى أمواله.



وقد جاء قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024 بمستجدات مهمة، من أبرزها إنشاء محكمة للتنفيذ وتوسيع صلاحيات قاضي التنفيذ واستحداث وسائل لتتبع أموال المدين. إلا أن حداثة القانون تثير تساؤلات حول مدى كفاية وفعالية هذه المستجدات في معالجة الإشكالات العملية وتحقيق التوازن بين سرعة التنفيذ وضمانات المنفذ ضده.

وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل عن مدى كفاية وفعالية المستجدات التي جاء بها قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024 في تنظيم إجراءات التنفيذ القضائي غير المباشر.

السؤال الرئيس

ما مدى كفاية وفعالية المستجدات التي أقرها قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024 في تنظيم إجراءات التنفيذ القضائي غير المباشر؟

الأسئلة الفرعية

- 1 ما مفهوم التنفيذ القضائي غير المباشر وطبيعته القانونية؟
- 2 ما أبرز المستجدات التي جاء بها القانون في مجال التنفيذ غير المباشر؟
- 3 ما حدود سلطات قاضي التنفيذ في تطبيق هذه الإجراءات؟
- 4 ما مدى إسهام المستجدات في تحقيق سرعة وفعالية التنفيذ؟
- 5 ما الضمانات المقررة للمنفذ ضده؟
- 6 ما أبرز الإشكالات التطبيقية التي قد تثار في ظل التنظيم الجديد؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحليل المستجدات التي جاء بها قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024 في مجال التنفيذ القضائي غير المباشر، وتقييم مدى فاعليتها في تحقيق العدالة الناجزة، وذلك من خلال:

- 1 تأصيل مفهوم التنفيذ القضائي غير المباشر وبيان طبيعته القانونية وتمييزه عن التنفيذ المباشر.
- 2 تحليل المستجدات التشريعية التي جاء بها قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024 في مجال التنفيذ غير المباشر.
- 3 تحديد حدود سلطات قاضي التنفيذ ومدى انسجامها مع الضمانات القانونية للخصوم.
- 4 تقييم فاعلية المستجدات التشريعية في تحقيق سرعة التنفيذ والحد من المماطلة والتهرب من الوفاء.
- 5 بيان الضمانات المقررة للمنفذ ضده وتحقيق التوازن بين حقوق الدائن وحماية المدين.
- 6 رصد أبرز الإشكالات التطبيقية التي قد تثار في ظل التنظيم الجديد، وتقديم المقترحات والتوصيات المناسبة لتطوير إجراءات التنفيذ غير المباشر.



منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على منهج علمي يتلاءم مع طبيعة موضوعها، المتمثل في بحث المستجدات التي أوردها قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024 بشأن إجراءات التنفيذ القضائي غير المباشر، وما يثيره هذا الموضوع من أبعاد نظرية وتطبيقية في آن واحد ولما كانت الدراسة لا تقف عند حدود العرض المجرد للنصوص، وإنما تستهدف تحليلها وبيان دلالاتها وآثارها العملية، فإنها تستند إلى أكثر من منهج علمي يتكامل فيما بينه للوصول إلى نتائج دقيقة ومنضبطة.

- (1) **المنهج التحليلي:** المنهج الرئيس للدراسة، ويستخدم لتحليل نصوص قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024، وبيان مستجداته في مجال التنفيذ القضائي غير المباشر، مع تحديد سلطات قاضي التنفيذ وضمانات المنفذ ضده ومدى كفاية النصوص الجديدة لمعالجة الإشكالات العملية.
- (2) **المنهج الوصفي:** يُستخدم لعرض الإطار المفاهيمي للتنفيذ القضائي غير المباشر، وبيان مفهومه وخصائصه وصوره وأهدافه، وتمييزه عن صور التنفيذ الأخرى.
- (3) **المنهج المقارن:** تستعين الدراسة به عند الحاجة من خلال مقارنة بعض الأحكام التشريعية والفقهية القطرية بالاتجاهات المقارنة ذات الصلة، بما يبرز خصوصية التنظيم القطري ومدى توافقه مع الاتجاهات الحديثة

وبذلك تتكامل المناهج الثلاثة في بناء الإطار المفاهيمي، وتحليل النصوص القانونية، وتعميق الرؤية النقدية للدراسة.

حدود الدراسة :

تحدد الدراسة بمجموعة من الحدود الموضوعية والمكانية والزمنية التي تضبط نطاق البحث وتضمن تركيزه على موضوعه الرئيس.

- (1) **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على بحث المستجدات التي جاء بها قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024 بشأن التنفيذ القضائي غير المباشر، من خلال تحليل قواعده ووسائله القانونية، دون التوسع في موضوعات التنفيذ الأخرى إلا بالقدر اللازم للمقارنة والتمييز.
- (2) **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على دولة قطر، باعتبارها مجال تطبيق قانون التنفيذ القضائي رقم (4) لسنة 2024، مع الاستئناس بالتشريعات والفقه المقارن عند الحاجة.
- (3) **الحدود الزمنية:** تنصرف الدراسة إلى المرحلة التي أعقبت صدور قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024 وبدء العمل بأحكامه، مع الرجوع إلى التنظيم السابق عند الحاجة لبيان أوجه التطور والتجديد في تنظيم التنفيذ القضائي غير المباشر.

مصطلحات الدراسة :

1- التنفيذ القضائي غير المباشر : يقصد بالتنفيذ القضائي غير المباشر مجموعة الإجراءات القانونية التي لا تستهدف التنفيذ العيني المباشر للالتزام، وإنما ترمي إلى الضغط على المدين أو التأثير عليه بوسائل قانونية مشروعة لحمله على تنفيذ التزامه، أو إلى تمكين الدائن من الوصول إلى أموال المدين تمهيداً للتنفيذ عليها، وذلك في إطار ما يقرره القانون من وسائل وإجراءات.



التعريف الإجرائي: يقصد به في هذه الدراسة جميع الإجراءات التي نظمها قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024، والتي يمارسها قاضي التنفيذ أو محكمة التنفيذ بهدف حمل المنفذ ضده على الوفاء أو الكشف عن أمواله أو الحجز عليها، دون التنفيذ المباشر على محل الالتزام ذاته.

2- قاضي التنفيذ : هو القاضي المختص قانوناً بالإشراف على إجراءات التنفيذ الجبري، والفصل في منازعات التنفيذ، واتخاذ القرارات والأوامر المتعلقة بتنفيذ السندات التنفيذية، في حدود ما يمنحه له القانون من اختصاصات.

التعريف الإجرائي: يقصد به في هذه الدراسة القاضي المختص في محكمة التنفيذ وفق قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024، والذي يتولى إصدار الأوامر والقرارات المتعلقة بإجراءات التنفيذ غير المباشر، ومباشرة السلطات التي قررها القانون لضمان فعالية التنفيذ.

3- السند التنفيذي : هو كل محرر أو تصرف قانوني يمنحه القانون قوة التنفيذ الجبري، بحيث يمكن بموجبه إجبار المدين على تنفيذ التزامه دون الحاجة إلى استصدار حكم جديد، متى استوفى الشروط التي يحددها القانون.

التعريف الإجرائي: يقصد به في هذه الدراسة كل حكم قضائي أو أمر أو محرر أعطاه قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024 صفة السند التنفيذي، والذي يجوز التنفيذ بمقتضاه عن طريق إجراءات التنفيذ غير المباشر.

4- المنفذ ضده : هو الشخص الذي صدر ضده سند تنفيذي، ويطلب منه تنفيذ الالتزام الوارد فيه، ويجوز اتخاذ إجراءات التنفيذ الجبري في مواجهته عند امتناعه عن التنفيذ.

التعريف الإجرائي: يقصد به في هذه الدراسة كل شخص طبيعي أو اعتباري تباشر في مواجهته إجراءات التنفيذ غير المباشر وفقاً لأحكام قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024.

الدائن (طالب التنفيذ) : هو صاحب الحق الثابت في السند التنفيذي، والذي يلجأ إلى القضاء لاقتضاء حقه عن طريق التنفيذ الجبري عند امتناع المدين عن الوفاء.

التعريف الإجرائي: يقصد به في هذه الدراسة الشخص الذي يتقدم بطلب التنفيذ أمام محكمة التنفيذ، ويسعى إلى استعمال وسائل التنفيذ القضائي غير المباشر لاستيفاء حقه وفقاً للقانون القطري.

الدراسات السابقة :

1- طلعت يوسف خاطر، 2026م، "السندات التنفيذية المستحدثة في قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024: دراسة تحليلية".

تناولت الدراسة المستجدات المتعلقة بالسندات التنفيذية في القانون القطري رقم (4) لسنة 2024، وركزت على شروطها وأنواعها وأثر توسيع نطاقها في تسريع اقتضاء الحقوق وتعزيز فعالية التنفيذ. وتختلف عن الدراسة الحالية في تركيزها على السندات التنفيذية، بينما تتناول الدراسة الحالية إجراءات التنفيذ القضائي غير المباشر ووسائلها وضماناتها وإشكالاتها التطبيقية.



2- حمد الجميلي، 2025م، "الاتجاهات الحديثة في السندات التنفيذية: دراسة مقارنة".

بحثت الدراسة التطورات الحديثة في السندات التنفيذية، مع التركيز على القانون القطري رقم (4) لسنة 2024، وأبرزت دور التوسع في السندات في تبسيط الإجراءات وتحقيق التوازن بين حقوق الدائن وضمانات المدين. وتختلف عن الدراسة الحالية في انحصارها في السندات التنفيذية، دون التوسع في دراسة إجراءات التنفيذ غير المباشر وتطبيقاتها في القانون القطري الجديد.

3- صالح، فواز عبدالرحمن (2012) "النظام القانوني للغرامة التهديدية: دراسة قانونية مقارنة".

تناولت الدراسة الغرامة التهديدية بوصفها وسيلة للتنفيذ غير المباشر، وركزت على أساسها القانوني ودورها في حمل المدين على الوفاء، مع الاستفادة من التجارب المقارنة ودور القضاء في تطبيقها. وتفيد الدراسة الحالية في تأصيل مفهوم التنفيذ غير المباشر، إلا أنها لا تتناول مستجدات قانون التنفيذ القطري رقم (4) لسنة 2024 أو مختلف وسائله وإجراءاته.

4- أحمد سمير محمد ياسين الجبوري، 2014م، "التنظيم القانوني للبيع الجبري في قانون التنفيذ: دراسة مقارنة".

تناولت الدراسة البيع الجبري من حيث مفهومه وإجراءاته وآثاره، باعتباره وسيلة لتحويل أموال المدين إلى نقود لاستيفاء حقوق الدائنين. وتستفيد منها الدراسة الحالية في الجانب النظري المتعلق بالتنفيذ على أموال المدين، إلا أنها تركز على البيع الجبري دون دراسة شاملة لمستجدات التنفيذ القضائي غير المباشر في القانون القطري الجديد.

أوجه الاستفادة من الدراسات في دراستنا :

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء إطارها النظري والمفاهيمي، وفهم الاتجاه التشريعي الحديث للمشروع القطري في تنظيم التنفيذ القضائي وفق قانون رقم (4) لسنة 2024، خاصة فيما يتعلق بالسندات التنفيذية والتنفيذ الجبري ودور قاضي التنفيذ.

كما أسهمت الدراسات السابقة في اختيار المناهج المناسبة، ولا سيما المنهج التحليلي والمقارن، وتحديد المحاور الرئيسية للدراسة وتجنب التكرار. كذلك ساعدت في تحديد الفجوة العلمية، حيث ركزت معظم الدراسات على السندات التنفيذية أو بعض وسائل التنفيذ الجبري بصورة عامة، دون التخصص في مستجدات إجراءات التنفيذ القضائي غير المباشر في القانون القطري رقم (4) لسنة 2024، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته.

خطة الدراسة :

التمهيد: الإطار المفاهيمي للتنفيذ القضائي غير المباشر

المبحث الأول: المستجدات التشريعية في إجراءات التنفيذ القضائي غير المباشر وفق قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024

المطلب الأول: المستجدات المؤسسية والإجرائية في منظومة التنفيذ القضائي

- الفرع الأول: استحداث محكمة التنفيذ وأثره في تطوير العمل التنفيذي.
- الفرع الثاني: اختصاصات قاضي التنفيذ في القانون الجديد.





- الفرع الثالث: أثر التنظيم الإجرائي الجديد في سرعة التنفيذ وفعاليته.
- المطلب الثاني: صور المستجدات في إجراءات التنفيذ القضائي غير المباشر
- الفرع الأول: الاستعلام عن أموال المنفذ ضده والكشف عنها.
- الفرع الثاني: الحجز على أموال المنفذ ضده والحجز لدى الغير.
- الفرع الثالث: التدابير والإجراءات المساندة لمنع التهرب من التنفيذ.
- المطلب الثالث: البعد المقارن والتطبيقي للمستجدات التشريعية في التنفيذ القضائي غير المباشر
- الفرع الأول: التنظيم المؤسسي والإجرائي للتنفيذ غير المباشر في بعض التشريعات الخليجية والعربية.
- الفرع الثاني: أوجه الاتفاق والاختلاف بين القانون القطري وبعض التشريعات المقارنة في وسائل التنفيذ غير المباشر.
- الفرع الثالث: التطبيقات القضائية وأثرها في تفسير مستجدات التنفيذ القضائي غير المباشر.
- المبحث الثاني: التقييم القانوني والعملي لمستجدات التنفيذ القضائي غير المباشر في القانون القطري الجديد
- المطلب الأول: أثر المستجدات في تعزيز فعالية التنفيذ القضائي
- الفرع الأول: أثر المستجدات في الحد من المماطلة وتعطيل التنفيذ.
- الفرع الثاني: أثرها في تمكين الدائن من الوصول إلى حقه.
- الفرع الثالث: دورها في دعم العدالة الناجزة واستقرار المعاملات.
- المطلب الثاني: الضمانات والإشكالات التطبيقية
- الفرع الأول: ضمانات المنفذ ضده في مواجهة إجراءات التنفيذ غير المباشر.
- الفرع الثاني: الإشكالات العملية المحتملة في تطبيق النصوص الجديدة.
- الفرع الثالث: المقترحات القانونية والعملية لتعزيز كفاءة التنفيذ غير المباشر.



التمهيد: الإطار المفاهيمي للتنفيذ القضائي غير المباشر

يُعد التنفيذ القضائي المرحلة التي تتجسد فيها الحماية القضائية للحقوق عملياً، إذ لا تكتمل قيمة الأحكام والسندات التنفيذية إلا بتنفيذها وتمكين صاحب الحق من اقتضائه بصورة فعالة ومشروعة. ويبرز التنفيذ القضائي غير المباشر كآلية مهمة لمواجهة امتناع المدين عن الوفاء أو مماطلته وتعطيله لاستيفاء الحق.¹

وتأكد أهميته مع التطورات التشريعية الساعية إلى تحقيق التوازن بين سرعة اقتضاء الحق وضمانات المدين، مما يستلزم بيان مفهومه وطبيعته القانونية وتمييزه عن صور التنفيذ الأخرى وتحديد غايته ووظيفته.

أولاً: مفهوم التنفيذ القضائي غير المباشر :

يقصد بالتنفيذ القضائي غير المباشر ذلك النوع من التنفيذ الذي لا يتجه مباشرة إلى الحصول على محل الالتزام عيئاً، وإنما يعتمد على وسائل قانونية غير مباشرة تهدف إلى حمل المدين على الوفاء أو تمكين الدائن من الوصول إلى أموال المدين لاستيفاء حقه منها فهو يقوم على فكرة الضغط القانوني المشروع الذي تمارسه السلطة العامة من خلال قاضي التنفيذ، سواء عبر إجراءات الحجز، أو الاستعلام عن الأموال، أو اتخاذ التدابير التحفظية التي تحول دون تهريب الأموال أو إخفائها ومن ثم فإن هذا النوع من التنفيذ يعد وسيلة فعالة في مواجهة حالات امتناع المدين عن التنفيذ أو تعمد المماطلة أو التحايل.²

أخذ القانون القطري رقم (4) لسنة 2024 بهذا الاتجاه من خلال توسيع وسائل التنفيذ وتعزيز صلاحيات قاضي التنفيذ في الاستعلام عن أموال المدين المنفذ ضده والحجز عليها واتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوق الدائن.

ولا يمثل التنفيذ غير المباشر بديلاً عن التنفيذ المباشر، بل مكملاً له عند تعذر التنفيذ العيني أو عدم كفايته، بما يحقق مرونة وفعالية أكبر في اقتضاء الحقوق.

ثانياً: الطبيعة القانونية للتنفيذ القضائي غير المباشر :

يتسم التنفيذ القضائي غير المباشر بطبيعة قانونية خاصة، فهو من ناحية يعد صورة من صور التنفيذ الجبري التي تمارسها الدولة عن طريق السلطة القضائية، ومن ناحية أخرى يتميز عن التنفيذ المباشر من حيث الوسيلة، إذ لا يستهدف التنفيذ الفوري لمحل الالتزام، بل يعتمد على وسائل غير مباشرة لتحقيق الغاية ذاتها، وهي استيفاء الحق الثابت بالسند التنفيذي وبالتالي، فإن الاختلاف بين النوعين لا يتعلق بالغاية، وإنما بالوسيلة القانونية المستخدمة في التنفيذ.³

ويرتبط التنفيذ غير المباشر بالوظيفة القضائية، حيث يخضع لإشراف قاضي التنفيذ الذي يملك سلطة اتخاذ الإجراءات المناسبة في حدود القانون وضماناته، بما يحقق التوازن بين مصلحة الدائن في سرعة اقتضاء حقه وحماية المدين من التعسف⁴

¹اسميوم، محمد (2023) الإطار العام للتنفيذ العقاري وأنواعه. مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، (58)، ص540.

²لشقر، محمد (2021) الجهات المتدخلة في التنفيذ: دراسة مقارنة بين القانون الوضعي وأحكام الفقه المالكي. مجلة الميزان للدراسات القانونية والقضائية، (11)، ص 49 .

³اسميوم، محمد (2023) مرجع سابق، ص542.

⁴دولة قطر (2024) قانون رقم (4) لسنة 2024 بإصدار قانون التنفيذ القضائي، المادة (34). البوابة القانونية القطرية – الميزان





كما يتميز بطبيعته الإجرائية، إذ ينظم كيفية اقتضاء الحق دون المساس بأصله، من خلال إجراءات الحجز والكشف عن الأموال وغيرها من الوسائل التي تكفل تنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية وتحويل الحماية القضائية إلى واقع عملي.⁵

وبذلك يتضح أن التنفيذ القضائي غير المباشر يمثل جزءاً أصيلاً من منظومة التنفيذ الجبري، ويعكس تطوراً في الفكر القانوني نحو تعزيز فعالية الحماية القضائية، من خلال إقرار وسائل قانونية مرنة ومتنوعة تتلاءم مع طبيعة النزاعات وتحديات التنفيذ في الواقع العملي.

ثالثاً: تمييز التنفيذ القضائي غير المباشر عن غيره من صور التنفيذ.

يختلف التنفيذ القضائي غير المباشر عن التنفيذ المباشر من حيث الوسيلة؛ فالتنفيذ المباشر ينصب على محل الالتزام ذاته، كالتسليم أو الإخلاء، بينما يعتمد التنفيذ غير المباشر على وسائل قانونية كالحجز والكشف عن الأموال والتدابير التحفظية، بهدف حمل المدين على الوفاء أو تمكين الدائن من استيفاء حقه.⁶

كما يختلف عن الإجراءات التحفظية البحتة، التي تهدف إلى المحافظة على الحق ومنع ضياعه، في حين يرتبط التنفيذ غير المباشر بوجود سند تنفيذي ويستهدف تحقيق نتيجة تنفيذية فعلية وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون.⁷

ويتميز كذلك عن الوفاء الاختياري، الذي يقوم على إرادة المدين، بينما يستند التنفيذ غير المباشر إلى تدخل السلطة القضائية وإجراءاتها لإلزام المدين بالوفاء عند امتناعه، مما يمنحه طابعاً إلزامياً خاصاً.

رابعاً: الغاية الوظيفية للتنفيذ القضائي غير المباشر وأهميته في تحقيق الحماية القضائية.

تتمثل أهمية التنفيذ القضائي غير المباشر في ضمان فعالية الحماية القضائية للحقوق، إذ لا تكتمل قيمة الحكم بمجرد صدوره، وإنما بتنفيذه وتمكين صاحب الحق من اقتضائه، خاصة عند امتناع المدين أو ماطلته أو تحايله.⁸

وتتحقق وظيفته من خلال وسائل قانونية كالكشف عن أموال المدين والحجز عليها ومنعه من التصرف فيها، بما يسهم في إجباره على الوفاء أو تمكين الدائن من استيفاء حقه، وقد عزز قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024 هذه الوظيفة من خلال توسيع صلاحيات قاضي التنفيذ وتطوير وسائل الاستعلام والتنفيذ.⁹

وتتجلى أهمية التنفيذ القضائي غير المباشر كذلك في إسهامه في تحقيق الأمن القانوني واستقرار المعاملات، إذ إن فعالية التنفيذ تعد عنصراً أساسياً في بناء الثقة في النظام القضائي. فكلما كان النظام التنفيذي قادراً على ضمان تنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية بسرعة وكفاءة، كلما تعززت الثقة في

⁵السكسوي، أحمد بن محمد (2015) تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في التحفيظ العقاري بين تنظيم النص القانوني وإشكالات التنفيذ، سلسلة فقه القضاء العقاري، منشورات مجلة العلوم القانونية – سادر، ص 230

⁷لشقر، محمد (2021) مرجع سابق، ص 50.

⁸السكسوي، أحمد بن محمد (2015) مرجع سابق، ص 232

⁹قطان، عماد عبد الكريم (2016) حقوق الإنسان وقواعد التنفيذ الجبري في القانون القطري. المجلة القانونية والقضائية، (2)، ص 72.





القضاء، واستقرت المعاملات الاقتصادية والاجتماعية وعلى العكس من ذلك، فإن ضعف التنفيذ أو بطئه يؤدي إلى إهدار الحقوق، ويقوض هيبة القضاء¹⁰.

كما يسهم التنفيذ غير المباشر في تحقيق الأمن القانوني واستقرار المعاملات وتعزيز الثقة في القضاء، من خلال ضمان تنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية بفاعلية، وتحقيق التوازن بين مصلحة الدائن وضمانات المدين.

المبحث الأول: المستجدات التشريعية في إجراءات التنفيذ القضائي غير المباشر وفق قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024

يمثل التنظيم المؤسسي والإجرائي لمرحلة التنفيذ القضائي الركيزة الأساسية لفعالية الحماية القضائية، إذ إن نجاح النظام القانوني في تمكين صاحب الحق من اقتضاء حقه لا يتوقف على وجود نصوص قانونية مجردة، بل يرتبط بمدى كفاءة البنية المؤسسية التي تتولى التنفيذ، ووضوح الإجراءات التي تحكمه، وسرعتها ومن هذا المنطلق، شهدت التشريعات الحديثة تطوراً ملحوظاً في تنظيم هذه المرحلة، من خلال الاتجاه نحو التخصص القضائي، وتبسيط الإجراءات، وتوسيع صلاحيات الجهات القائمة على التنفيذ¹¹.

وفي هذا السياق جاء قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024 ليعكس توجهاً تشريعياً متقدماً، يقوم على إعادة بناء منظومة التنفيذ القضائي على أسس أكثر فاعلية، من خلال استحداث محكمة متخصصة للتنفيذ، ومنح قاضي التنفيذ سلطات أوسع، وإقرار إجراءات أكثر مرونة وسرعة وبعد هذا التطور نقلة نوعية مقارنة بالتنظيم التقليدي الذي كان يدمج التنفيذ ضمن اختصاصات محاكم الموضوع، وهو ما كان يترتب عليه بطء الإجراءات وتعدد جهات الاختصاص¹².

تسهم المستجدات المؤسسية والإجرائية، من خلال تعزيز دور قاضي التنفيذ وتطوير وسائل الوصول إلى أموال المنفذ ضده، في تسريع التنفيذ غير المباشر وتحقيق العدالة الناجزة.

المطلب الأول: المستجدات المؤسسية والإجرائية في منظومة التنفيذ القضائي

تعد البنية المؤسسية والإجرائية التي يقوم عليها التنفيذ القضائي من العناصر الحاسمة في تحقيق فعالية الحماية القضائية، إذ لا يكفي تقرير الحق بموجب حكم أو سند تنفيذي، بل يتعين وجود منظومة تنفيذية قادرة على ترجمة هذا الحق إلى واقع عملي في إطار من السرعة والكفاءة ومن ثم فإن تطوير هذه المنظومة يمثل محوراً أساسياً في السياسات التشريعية الحديثة التي تستهدف تعزيز العدالة الناجزة وضمان استقرار المعاملات¹³.

أحدث القانون القطري رقم (4) لسنة 2024 تحولاً في تنظيم التنفيذ من خلال استحداث محكمة متخصصة، وتوسيع اختصاصات قاضي التنفيذ، وتبسيط الإجراءات، بما يعزز كفاءة مرحلة التنفيذ. وتزداد أهمية هذه المستجدات في التنفيذ غير المباشر، لارتباط فعاليته بسرعة اتخاذ الإجراءات

¹⁰الإدريسي، محمد الحميدي (2023) ضوابط إعداد مشروع التوزيع والتصفية المالية لحصيلة التنفيذ الجبري، مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية، (26)، ص232.

¹¹القصاص، عيد محمد (1999) أصول التنفيذ الجبري. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 162.

¹²قانون رقم (4) لسنة 2024 بإصدار قانون التنفيذ القضائي القطري، منشور في الجريدة الرسمية القطرية

¹³الأحدب، عبد الحميد (2009) القرار التحكيمي في ميدان الاستثمار الدولي: العلاقة بين قرارات قاضي بلد منشأ الحكم التحكيمي وقرارات قاضي بلد تنفيذه. المجلة القانونية والقضائية، (3)، ص132.





المناسبة لمواجهة المماثلة والتهرب، مما يجعل كفاءة الإطار المؤسسي والإجرائي شرطاً أساسياً لنجاحه¹⁴.

كما يلاحظ أن الاتجاه نحو التخصص القضائي في مجال التنفيذ، وتوسيع دور قاضي التنفيذ، لا يقتصر على التشريع القطري، بل يتوافق مع ما أخذت به العديد من التشريعات العربية والخليجية، التي سعت إلى تعزيز فعالية التنفيذ من خلال إنشاء محاكم أو دوائر متخصصة، ومنح سلطات أوسع للقائمين على التنفيذ وهو ما يعكس توجهاً تشريعياً عاماً نحو تطوير هذه المرحلة الحيوية من مراحل الخصومة¹⁵.

وعلى ضوء ما تقدم، يتناول هذا المبحث أبرز المستجدات المؤسسية والإجرائية التي أتى بها القانون القطري الجديد، وذلك من خلال بيان أثر استحداث محكمة التنفيذ في تطوير العمل التنفيذي، وتحليل اختصاصات قاضي التنفيذ في ظل التنظيم الجديد، ثم الوقوف على أثر هذا التنظيم في تحقيق سرعة التنفيذ وفعاليتيه.

الفرع الأول: استحداث محكمة التنفيذ وأثره في تطوير العمل التنفيذي.

يُعد استحداث محكمة التنفيذ من أبرز مستجدات القانون القطري رقم (4) لسنة 2024، إذ أنشأ المشرع محكمة متخصصة بالمجلس الأعلى للقضاء تتولى حصرياً طلبات تنفيذ السندات التنفيذية والمنازعات المرتبطة بها، وفقاً للمادتين (2) و(3). كما نظمت المادة (4) الجانب الإداري للمحكمة من خلال تعيين مدير إداري يتولى شؤونها تحت إشراف رئيسها¹⁶.

يكشف القانون رقم (4) لسنة 2024 عن انتقال واضح من التنظيم التقليدي للتنفيذ إلى نموذج قضائي متخصص، إذ أنشأ محكمة مستقلة تختص وحدها بطلبات التنفيذ ومنازعاته، وأحال إليها الدعاوى والطلبات القائمة دون رسوم، بما يعكس توجه المشرع إلى إعادة بناء الولاية التنفيذية على أساس الاستقلال والتخصص¹⁷.

يحقق استحداث محكمة التنفيذ عدة آثار تطويرية، أبرزها تركيز الاختصاص في جهة واحدة، بما يقلل تشتت الإجراءات وتعارض القرارات، وتعزيز التخصص القضائي من خلال إسناد العمل إلى قضاة ذوي خبرة في المسائل التنفيذية، فضلاً عن رفع الكفاءة الإدارية والتنظيمية بما يضمن انتظام الطلبات وسرعة إنجازها، وهو ما يعزز وضوح العمل التنفيذي وفعاليتيه.

لا يقتصر أثر استحداث محكمة التنفيذ على الجانب المؤسسي، بل يمتد إلى تعزيز فعالية التنفيذ غير المباشر، من خلال توفير جهة متخصصة وسريعة لاتخاذ إجراءات الكشف عن الأموال والحجز عليها

¹⁴أحمد، الديداموني مصطفى (2009) الفصل في المنازعات الإدارية في دولة قطر: تعليق على أحكام القانون رقم (7) لسنة 2007 بشأن الفصل في المنازعات الإدارية. المجلة القانونية والقضائية، 3(ع)، ص399.

¹⁵الإدريسي، محمد الحميدي (2023) مرجع سابق، ص232.

¹⁶أحمد، الديداموني مصطفى (2009) مرجع سابق، ص400.

¹⁷اسماعيل، محمد سعيد أحمد (2023) النظام القضائي للمحاكم التجارية الدولية ودورها في تسوية المنازعات الاستثمارية: محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات نموذجاً للدراسة. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، (40)، ص210.





ومواجهة المماثلة وعرقلة التنفيذ. كما أن جمع اختصاصات التنفيذ ومنازعاته أمام جهة واحدة يحقق قدرًا أكبر من الانسجام بين الإجراءات التنفيذية والرقابة القضائية عليها.¹⁸

يعكس استحداث محكمة التنفيذ توجهًا تشريعيًا حديثًا يعتبر التنفيذ مرحلة قضائية مستقلة تتطلب جهة متخصصة وتنظيمًا خاصًا، وهو ما يظهر من تخصيص القانون فصلًا مستقلًا لها قبل تنظيم إجراءات التنفيذ، بما يؤكد أن فعالية التنفيذ ترتبط بكفاءة الجهة القائمة عليه، ويُعد إنشاء المحكمة نقلة تشريعية جمعت بين التخصص القضائي ووحدة الاختصاص والتنظيم الإداري، بما يسهم في سرعة التنفيذ وحسن إدارة المنازعات وتقليل التراكم الإجرائي، مع ارتباط فاعليتها بكفاءة التطبيق وتوافر الموارد اللازمة.¹⁹

الفرع الثاني: اختصاصات قاضي التنفيذ في القانون الجديد.

يحتل قاضي التنفيذ موقعًا محوريًا في بنية قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024، إذ لم يعد دوره مقتصرًا على الإشراف الشكلي على إجراءات التنفيذ، بل أصبح يمثل السلطة القضائية المختصة بإدارة العملية التنفيذية منذ تقديم طلب التنفيذ وحتى اتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيقه ويكشف الفصل الخامس من القانون، المعنون بـ "صلاحيات قاضي التنفيذ"، عن اتجاه المشرع القطري إلى تدعيم الدور الإيجابي للقاضي، ومنحه سلطات واسعة تمكنه من مواجهة صور المماثلة والامتناع عن التنفيذ، مع الإبقاء في الوقت نفسه على وسائل للرقابة والطعن والضمانات القانونية.²⁰

1- الاختصاص العام لقاضي التنفيذ في الفصل في طلبات التنفيذ وإصدار الأوامر والقرارات :

تتمثل أولى اختصاصات قاضي التنفيذ في الفصل في طلبات التنفيذ وإصدار القرارات والأوامر اللازمة له، وفقًا للمادة (34)، مع جواز الاستعانة بالشرطة أو القوة المختصة عند الاقتضاء، مما يؤكد تمتعه بسلطة مباشرة في إدارة التنفيذ وضمان تنفيذه فعليًا.²¹

ويحقق هذا الاختصاص وحدة القيادة القضائية للعمل التنفيذي، بما يسهم في تقليل التنازع بين الجهات وتسريع الإجراءات، ويؤكد الطبيعة الإلزامية للتنفيذ الجبري باعتباره ممارسة قضائية تستند إلى سلطة الدولة.

2- اختصاص قاضي التنفيذ في إدارة إجراءات الطلب والفصل فيها إجرائيًا :

نظمت المادة (35) كيفية مباشرة قاضي التنفيذ لاختصاصه، فجعلت الفصل في الطلبات دون جلسة هو الأصل، مع جواز عقدها عند الحاجة وبناءً على تقديره، بما يحقق سرعة الإجراءات وتبسيطها مع المحافظة على ضمانات الخصوم.²²

¹⁸ خاطر، طلعت يوسف حلمي (2021) الإكراه البدني في التنفيذ الجبري من منظور حقوق الإنسان في النظام القطري: دراسة تحليلية مقارنة. المجلة القانونية والقضائية، 15(ع)، ص 101.

¹⁹ اسماعيل، محمد سعيد أحمد (2023) مرجع سابق، ص 211
²⁰ قميناسي، عماد مصطفى (2023) الإشكاليات الناجمة عن نطاق اختصاص محكمة الاستثمار والتجارة: دراسة تحليلية مقارنة. المجلة القانونية والقضائية، 17(ع)، ص 80.

²¹ د/ عبد الله الخالدي، الشيكات المصرفية سندات تنفيذية تنعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ندوة قانونية تناقش القواعد القانونية المنظمة للشيك المصرفي في 2020/5/23.

²² العنزي مها عبد الله، عجلان السلطاني، نحو تنظيم قانوني للتعامل بالشيك الإلكتروني في دولة قطر، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة قطر، ص 20.



3- اختصاص قاضي التنفيذ في اتخاذ تدابير التنفيذ الجبري المباشر وغير المباشر.

من أهم الاختصاصات التي قررها القانون لقاضي التنفيذ سلطته في اتخاذ التدابير التنفيذية المناسبة في سبيل تنفيذ السندات التنفيذية فقد نصت المادة (36) على أنه، وبعد إعلان المنفذ ضده، يجوز للقاضي اتخاذ كل أو بعض الإجراءات التي عددها القانون، ومن أبرزها: الحجز على أموال المنفذ ضده بما يعادل قيمة السند التنفيذي وبيعها، وضبط وإحضار المنفذ ضده، ومنعه من إجراء بعض التصرفات أو الاستفادة من بعض الخدمات، والاستعلام عن أمواله ويظهر هذا النص أن قاضي التنفيذ يملك طيفاً واسعاً من الوسائل التي تشمل التنفيذ على الأموال، والتدابير الشخصية، والإجراءات الوقائية المساندة، وهو ما يجعل اختصاصه شاملاً لوسائل التنفيذ غير المباشر بوجه خاص²³.

ولا تقف سلطة القاضي عند إصدار هذه الإجراءات، بل تمتد إلى مراجعتها وإنائها أو تعديلها بحسب تطورات التنفيذ؛ إذ قررت المادة (37) أن الإجراءات السابقة تلغى تلقائياً بمجرد تنفيذ الإجراء الواجب اتخاذه أو سداد المبلغ المطلوب، كما يجوز للقاضي إلغاء أو تعديل الإجراءات التي أمر بها ويؤكد ذلك أن اختصاص قاضي التنفيذ ليس اختصاصاً ابتدائياً فحسب، بل هو اختصاص مستمر وديناميكي يلزم مراحل التنفيذ المختلفة، ويتيح له موازنة فعالية الإجراء التنفيذي مع استمرار مبرراته القانونية²⁴.

4- اختصاص قاضي التنفيذ في إصدار أوامر المنع من السفر وضبط شروطها:

منح القانون رقم (4) لسنة 2024 قاضي التنفيذ سلطة منع المنفذ ضده من السفر وفق المادة (39) عند وجود أسباب جدية تُخشى معها عرقلة التنفيذ أو تهريب الأموال، باعتباره تدبيراً وقائياً لا عقوبة مستقلة. كما نظمت المادتان (40) و(41) حالات إلغائه وضوابطه، بما يضمن بقاءه مرتبطاً بمبرراته القانونية وعدم تحوله إلى إجراء تعسفي²⁵.

5- اختصاص قاضي التنفيذ في الأمر بحبس المنفذ ضده ضمن الحدود القانونية :

ومن أكثر الاختصاصات دلالة على قوة الولاية التنفيذية تلك المتعلقة بحبس المنفذ ضده. فقد نصت المادة (42) على أنه يجوز للقاضي من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب ذوي الشأن، أن يأمر بحبس المنفذ ضده مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر في السنة الواحدة إذا ثبت لديه أنه قادر على التنفيذ وامتنع عنه ويفهم من هذا النص أن الحبس ليس إجراءً أصلياً يلجأ إليه بمجرد عدم السداد، بل هو وسيلة ضغط استثنائية يفترض توافر شرط جوهري فيها، هو قدرة المنفذ ضده على التنفيذ مع امتناعه²⁶.

وقد أحاط المشرع هذا الاختصاص بقيود وضمانات متعددة؛ إذ بينت المادة (43) حالات لا يجوز فيها إصدار الأمر بحبس المنفذ ضده، ومنها إذا لم يبلغ الثامنة عشرة أو تجاوز الخامسة والستين، وإذا كان من أقارب طالب التنفيذ حتى درجة معينة كما ورد في النص، فضلاً عن غيرها من الحالات التي قررها القانون كما نصت المادة (44) على إخلاء سبيل المنفذ ضده إذا نفذ الإجراء المطلوب أو سدد المبلغ أو أودعه أو قدم به ضماناً كافياً أو وجدت أسباب يقدرها القاضي. ويؤكد ذلك أن سلطة الحبس،

²³السادة، هند عبدالله ناصر علي. (2008). نظام قاضي تنفيذ العقوبة في التشريعات الحديثة. المجلة القانونية والقضائية، 2(ع)، ص 250.

²⁴الطناحي، محمود (2005) المقومات الموضوعية والشكلية للسند التنفيذي (ط 1) بدون ناشر، ص 10.
²⁵قانون رقم (4) لسنة 2024 بإصدار قانون التنفيذ القضائي القطري، المادتان (40)، (41)، منشور في الجريدة الرسمية القطرية

²⁶مالك، سونيا العتيق (2017) دعوى النفقة في القانون القطري. المجلة القانونية والقضائية، 1(ع)، ص 410.





على خطورتها، ليست مطلقة، بل مقيدة بضوابط موضوعية وإنسانية توازن بين حماية الحق التنفيذي وصون الحرية الشخصية²⁷.

6- اختصاص قاضي التنفيذ في إدارة الرقابة القضائية وقابلية قراراته للطعن :

رغم اتساع صلاحيات قاضي التنفيذ، فإن القانون لم يجعل قراراته بمنأى عن الرقابة، بل نظم طريق الطعن عليها وتشير المادة (38) إلى وجود دائرة استئنافية تختص بالفصل في الطعون، كما تفصل في المنازعات الوقائية أو الإشكالات التي تعترض التنفيذ، ويكون حكمها نهائياً غير قابل للطعن فيه، وفق ما ورد في نص المادة ويكشف ذلك عن أن المشرع القطري سعى إلى إقامة رقابة قضائية سريعة ومتخصصة على قرارات قاضي التنفيذ، بما يمنع التعسف ويعزز الثقة في العمل التنفيذي²⁸.

يعكس اتساع اختصاصات قاضي التنفيذ، من الفصل في الطلبات وإدارتها إلى اتخاذ التدابير التنفيذية والوقائية، توجه المشرع القطري إلى جعله محوراً رئيساً في تحقيق التنفيذ الفعال، بما يمثل أبرز مظاهر تحديث قانون التنفيذ القضائي رقم (4) لسنة 2024.

الفرع الثالث: أثر التنظيم الإجرائي الجديد في سرعة التنفيذ وفعاليته.

يُعد التنظيم الإجرائي عنصراً أساسياً لفعالية التنفيذ القضائي، وقد اتجه القانون القطري رقم (4) لسنة 2024 إلى تبسيط الإجراءات وتقليل التعقيدات، مع تعزيز مرونة قاضي التنفيذ وسرعة مباشرته للطلبات، بما يدعم كفاءة التنفيذ وتحقيق العدالة الناجزة.²⁹

1- تبسيط بدء إجراءات التنفيذ من خلال تنظيم إعلان السند التنفيذي والمهلة السابقة على التنفيذ.

من أبرز مظاهر التنظيم الإجرائي الجديد أن المشرع لم يترك بدء التنفيذ خاضعاً لصور إجرائية متشعبة، بل قرر قاعدة واضحة مؤداها أن التنفيذ يجب أن يسبقه إعلان السند التنفيذي للمنفذ ضده على عنوانه الوطني، وأن يتضمن هذا الإعلان بيانات السند التنفيذي، وبيانات طالب التنفيذ، وتكاليف المنفذ ضده بالوفاء خلال عشرة أيام عمل، وإلا جرى التنفيذ جبراً وقد ورد ذلك في المادة (10) من القانون، وهي مادة تكشف عن رغبة المشرع في توحيد نقطة الانطلاق الإجرائية للتنفيذ³⁰، وإزالة الغموض الذي قد يثور بشأن بداية المواعيد وأثار الإعلان كما أن تخصيص مهلة محددة قبل الشروع في التنفيذ يحقق توازناً بين مصلحة طالب التنفيذ في السرعة، وحق المنفذ ضده في العلم والإمهال قبل اتخاذ التدابير الجبرية³¹.

يسهم التنظيم الدقيق للإعلان في الحد من المنازعات الشككية وتجنب إعادة الإجراءات أو تعطيلها، مما يمكّن قاضي التنفيذ من مباشرة الإجراءات بسرعة بعد انتهاء المهلة القانونية، ويمهّد لاتخاذ إجراءات الحجز والاستعلام وغيرها من وسائل التنفيذ الجبري.

²⁷ كبريال سرياني و غالب غانم (1978) قوانين التنفيذ في لبنان، الجزء الأول، دار المنشورات الحقوقية، ص 203

²⁸ قميناسي، عماد مصطفى (2023) مرجع سابق، ص 81.

²⁹ أ.د. نبيل مدحت سالم (2005) الطواري و ضمانات الإجراءات الجنائية، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الأول للحرريات الذي عقد تحت عنوان الطواري وأزمة الحرريات العامة في مصر، ص 120.

³⁰ اجع: قانون رقم (4) لسنة 2024 بإصدار قانون التنفيذ القضائي القطري، المادة (10)، فيما يتعلق بإعلان السند التنفيذي ومهلة الوفاء السابقة على التنفيذ الجبري، منشور في الجريدة الرسمية القطرية

³¹ عصام عفيفي عبد البصير (٢٠٠٤) قاضي تطبيق العقوبات (قضاء الاشراف على التنفيذ الجنائي)، نحو سياسة جنائية

جديدة، ص 21





2- سرعة الفصل في طلبات التنفيذ من خلال الأصل المقرر بعدم اشتراط عقد جلسة .

تُعد المادة (35) من أبرز مستجدات القانون في تسريع التنفيذ، إذ جعلت الفصل في الطلبات التنفيذية دون جلسة هو الأصل، مع جواز عقدها عند الاقتضاء، بما يقلل الوقت والإجراءات ويحافظ في الوقت ذاته على ضمانات الخصوم وحق الدفاع³².

3- تعزيز فعالية التنفيذ من خلال توسيع نطاق التدابير التي يجوز لقاضي التنفيذ اتخاذها.

نصت المادة (36) على منح قاضي التنفيذ، بعد إعلان المنفذ ضده، صلاحية اتخاذ إجراءات متعددة، منها الحجز على أمواله وبيعها، وضبطه وإحضاره، ومنعه من بعض التصرفات أو الخدمات، والاستعلام عن أمواله، بما يوفر وسائل فعالة ومرنة لمواجهة المماطلة والتهرب من التنفيذ³³.

ويسهم هذا التوسع في تمكين القاضي من التدخل السريع لكشف الأموال والحفاظ عليها ومنع تهريبها أو إخفائها، بما يعزز فعالية التنفيذ غير المباشر ويحقق سرعة اقتضاء الحقوق³⁴.

4- مرونة التنظيم الجديد من خلال قابلية الإجراءات للتعديل أو الإلغاء بحسب تطور التنفيذ.

من وجوه قوة التنظيم الإجرائي الجديد أن المشرع لم يجعل التدابير التنفيذية جامدة بمجرد صدورها، بل نصت المادة (37) على أن الإجراءات التي يأمر بها قاضي التنفيذ تلغى تلقائياً بمجرد تنفيذ الإجراءات المطلوب أو سداد المبلغ أو تنفيذه³⁵، كما يجوز للقاضي أن يلغي أو يعدل ما أمر به من إجراءات. وهذه المرونة ذات قيمة كبيرة في العمل التنفيذي، لأنها تمنع استمرار التدبير بعد زوال مبرره، وفي الوقت نفسه تسمح بتطوير الإجراءات أو تشديده أو تخفيفه بحسب ما يستجد في ملف التنفيذ³⁶.

لا تقتصر فعالية التنفيذ على سرعة اتخاذ القرار، بل تشمل ملاءمته واستمراره بالقدر اللازم فقط، بما يحد من النزاعات ويحافظ على انضباط الإجراءات، ويتيح لقاضي التنفيذ إدارة الملف بمرونة تتناسب مع تغير ظروف التنفيذ.

5- دعم السرعة والفعالية عبر تخصيص طريق طعن سريع ومتخصص.

تتطلب كفاءة التنفيذ الجمع بين سرعة الإجراءات والرقابة القضائية دون تعطيلها، ولذلك نظم القانون الطعن في بعض قرارات قاضي التنفيذ أمام جهة استئنافية مختصة، بما يوفر ضمانات للخصوم ويحد من التعسف دون إطالة مسار التنفيذ. ويعكس ذلك توجه المشرع إلى تحقيق التوازن بين فعالية التنفيذ و ضمانات التقاضي من خلال رقابة قضائية متخصصة ومختصرة³⁷.

³² محمود، أحمد سيد أحمد (2019) تعزيز العدالة الناجزة وفقاً لتعديلات قانون المرافعات القطري بموجب القانون رقم (3) لسنة 2019: دراسة. المجلة القانونية والقضائية، 13(ع)، ص 150.

³³ قانون رقم (4) لسنة 2024 بإصدار قانون التنفيذ القضائي القطري، المادة (36)، فيما يتعلق بالإجراءات التي يملك قاضي التنفيذ اتخاذها بعد إعلان المنفذ ضده، ومنها الحجز والتنفيذ على الأموال وضبط المنفذ ضده والاستعلام عن أمواله، منشور في الجريدة الرسمية القطرية.

³⁴ السادة، هند عبدالله ناصر علي (2008) مرجع سابق، ص 252.

³⁵ قانون رقم (4) لسنة 2024 بإصدار قانون التنفيذ القضائي القطري، المادة (37)، منشور في الجريدة الرسمية القطرية
³⁶ الشهباني، سعيد مبارك (2021) تنفيذ القانون الدولي الإنساني في دولة قطر (رسالة ماجستير، جامعة عمان الأهلية)، ص 96.

³⁷ محمود، أحمد سيد أحمد (2019) مرجع سابق، ص 153.





5- أثر الرقمنة وتوحيد المسار الإجرائي في تحسين كفاءة التنفيذ.

تتجلى فعالية التنظيم الإجرائي الجديد أيضاً في اتجاهه إلى مواكبة التحول الرقمي في العمل القضائي. فالتقارير القانونية الحديثة أوضحت أن القانون الجديد جاء في سياق تحديث المنظومة القضائية، والاستفادة من الوسائل التقنية المتقدمة، كما بينت بعض التحليلات التطبيقية أن من أبرز ملامح العمل وفق القانون الجديد: تقديم طلب التنفيذ وفق نموذج معتمد، وإنشاء ملف إلكتروني موحد، ومعالجة الاعتراضات ضمن مسار إجرائي أكثر انتظاماً وهذا التطور حتى وإن كانت بعض تفاصيله العملية تتصل باللوائح والنظم التطبيقية، يعكس بوضوح أن القانون قد صيغ بروح مؤسسية تستهدف تقليل الزمن الإجرائي ورفع كفاءة إدارة ملفات التنفيذ³⁸.

ومتى اقترنت القواعد القانونية الواضحة بالبنية الرقمية والتنظيم الإداري الحديث، انعكس ذلك على سرعة قيد الطلبات، وسهولة تتبعها، وتقليل الأخطاء الشكلية، وتيسير التواصل مع الجهات المطلوب منها الإفصاح عن أموال المنفذ ضده أو تنفيذ الأوامر الصادرة بشأنه ولهذا يمكن القول إن التنظيم الإجرائي الجديد لا تتجلى قوته في نصوصه المجردة فقط، بل أيضاً في كونه يمهّد لبيئة تنفيذية أكثر انتظاماً وشفافية وقدرة على الاستجابة السريعة³⁹.

يتجلى أثر التنظيم الإجرائي في قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024 في تبسيط بدء التنفيذ، وتسريع الفصل في الطلبات دون جلسات، وتوسيع صلاحيات قاضي التنفيذ مع إمكانية تعديل التدابير أو إلغائها، إلى جانب الرقابة الاستئنافية والتحديث الرقمي، بما يعزز العدالة الناجزة وفعالية اقتضاء الحقوق.

المطلب الثاني: صور المستجدات في إجراءات التنفيذ القضائي غير المباشر

بعد التنفيذ القضائي غير المباشر المجال الأكثر تطبيقاً في الواقع العملي لمرحلة التنفيذ، نظراً لاعتماده على وسائل متعددة تهدف إلى تمكين الدائن من اقتضاء حقه في مواجهة المدين الممتنع عن التنفيذ أو الماطل فيه وتبرز أهمية هذا النوع من التنفيذ في كونه لا يقوم على التنفيذ العيني المباشر، وإنما يعتمد على مجموعة من الإجراءات القانونية التي تستهدف الكشف عن أموال المنفذ ضده، والحجز عليها، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم تهريبها أو إخفائها⁴⁰.

جاء قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024 بمستجدات لتطوير وسائل التنفيذ غير المباشر وتوسيع نطاقها، من خلال تعزيز صلاحيات قاضي التنفيذ في الاستعلام عن أموال المنفذ ضده والحجز عليها واتخاذ التدابير المساندة لمواجهة التهرب من التنفيذ. كما يسهم ذلك في تسريع الإجراءات ورفع كفاءة التنفيذ وضمان اقتضاء الحقوق بصورة أكثر فعالية⁴¹.

وعلى هذا الأساس، يتناول هذا المطلب أبرز صور المستجدات في إجراءات التنفيذ القضائي غير المباشر، وذلك من خلال بيان تنظيم الاستعلام عن أموال المنفذ ضده والكشف عنها، ثم دراسة

³⁸ علي، جابر محبوب (2020) أثر جائحة فيروس كورونا المستجد على التزام المدين بالتنفيذ العيني لالتزاماته: دراسة تحليلية مقارنة في القانونين القطري والفرنسي. المجلة الدولية للقانون، 4(ع)، ص22.

³⁹ د. محمود نجيب حسني (1988) شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 3، ص 956.

⁴⁰ د. محمد صبحي نجم (1991) الوجيز في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني، دار الثقافة، عمان، ص 53.

⁴¹ عصام عفيفي عبد البصير (٢٠٠٤) قاضي تطبيق العقوبات (قضاء الاشراف على التنفيذ الجنائي)، نحو سياسة جنائية جديدة، ص 21.





إجراءات الحجز على أمواله والحجز لدى الغير، وأخيرًا عرض التدابير والإجراءات المساندة التي تهدف إلى منع التهرب من التنفيذ وتعزيز فعاليته.

الفرع الأول: الاستعلام عن أموال المنفذ ضده والكشف عنها.

يُعد الاستعلام عن أموال المنفذ ضده والكشف عنها من أبرز مستجدات التنفيذ غير المباشر، إذ يتيح الوصول إلى الأموال القابلة للتنفيذ ومواجهة محاولات إخفائها أو نقلها. وقد عزز القانون القطري رقم (4) لسنة 2024 سلطة قاضي التنفيذ في هذا المجال، وجعل الاستعلام عن الأموال جزءًا أساسيًا من منظومة التنفيذ الحديثة. ويظهر الأساس القانوني لهذا الاتجاه في أكثر من موضع في القانون. فقد قررت المادة (36) أنه يجوز لقاضي التنفيذ، بعد إعلان المنفذ ضده، أن يتخذ كل أو بعض الإجراءات التي عددها القانون، ومن بينها الاستعلام عن أموال المنفذ ضده⁴² كما قررت النصوص ذاتها أنه يجوز للقاضي، قبل الإعلان، اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة، بما في ذلك الاستعلام عن أموال المنفذ ضده وإجراء الحجز التحفظي عليها، متى اقتضت الضرورة ذلك ويكشف هذا التنظيم عن أن المشرع لم يجعل الاستعلام تابعًا فقط لمرحلة لاحقة على تعثر التنفيذ، بل أجاز اللجوء إليه حتى في مرحلة مبكرة إذا كانت مصلحة التنفيذ تقتضي المحافظة على أموال المنفذ ضده ومنع تهريبها أو إخفائها.

تجيز المادة (100) لقاضي التنفيذ الاستعلام عن أموال المنفذ ضده لدى الغير والحجز عليها بالقدر اللازم للوفاء، مما يحول الاستعلام من مجرد كشف للمعلومات إلى وسيلة مباشرة لاقتضاء الحق. ويسهم ذلك في تجاوز صعوبة تحديد أموال المدين، ويعزز دور القضاء في الوصول إلى المال القابل للتنفيذ بدلًا من تحميل الدائن وحده عبء البحث عنه⁴³.

كما أن هذا الإجراء يتصل اتصالًا وثيقًا بفكرة التنفيذ غير المباشر ذاتها؛ لأن هذا النوع من التنفيذ لا ينصب ابتداءً على محل الالتزام العيني، وإنما يعتمد على وسائل تكشف أموال المدين وتضعها تحت متناول السلطة التنفيذية القضائية ولذلك فإن الاستعلام عن الأموال ليس مجرد عمل تهديدي ثانوي، بل هو من صميم الوسائل التي تحقق الغاية من التنفيذ غير المباشر، خاصة إذا تلاه الحجز على الأموال التي تم الكشف عنها ولهذا حرص القانون القطري الجديد على النص عليه صراحة، ومنح قاضي التنفيذ صلاحية استعماله من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب، بما يحقق قدرًا أعلى من المرونة والسرعة⁴⁴.

وفهم من صياغة المادة (100) أن نطاق الاستعلام يشمل أموال المنفذ ضده لدى الغير، وهي عبارة واسعة تستوعب – من الناحية العملية – الأموال والمستحقات والودائع وما في حكمها متى كانت لدى جهة غير المدين نفسه وهذه الصياغة تعد ذات قيمة كبيرة، لأنها تمنح قاضي التنفيذ إطارًا قانونيًا يسمح بالوصول إلى صور متنوعة من الذمة المالية، بدلًا من قصر التنفيذ على الأموال الظاهرة أو المعلومة

⁴² قانون رقم (4) لسنة 2024 بإصدار قانون التنفيذ القضائي القطري، المادة (36)، فيما يتعلق بسلطة قاضي التنفيذ في الاستعلام عن أموال المنفذ ضده واتخاذ الإجراءات التحفظية قبل الإعلان أو بعده، منشور في الجريدة الرسمية القطرية

⁴³ عبد الحكم فوده (2006) حجية وقوة الأمر المقضي في ضوء مختلف الآراء الفقهية وأحكام محكمة النقض، دار الفكر والقانون، المنصورة، ص ١٢

⁴⁴ د. محمد صبحي نجم (1991) مرجع ساق، ص 54.





سلفاً. كما أن اقتران الاستعلام بسلطة الأمر بالحجز على ما يفرض للتنفيذ يكفل عدم ضياع الوقت بين الكشف عن المال واتخاذ الإجراء التنفيذي عليه، وهو ما يعزز سرعة التنفيذ وفعاليته⁴⁵.

يخضع الاستعلام عن أموال المنفذ ضده للرقابة القضائية من خلال قاضي التنفيذ وفي حدود السند التنفيذي وملف التنفيذ، بما يحقق التوازن بين تمكين الدائن من الوصول إلى أموال المدين وحمايته من التوسع غير المشروع في تتبع أمواله⁴⁶.

يمثل تنظيم الاستعلام عن أموال المنفذ ضده من أبرز مستجدات القانون القطري رقم (4) لسنة 2024، لما يوفره من وسيلة فعالة للوصول إلى الأموال محل التنفيذ والحد من إخفائها أو تهريبها. كما أن تنظيم الاستعلام قبل الإعلان وبعده والاستعلام لدى الغير يعزز مركز طالب التنفيذ، ويدعم سرعة ومرونة وفعالية التنفيذ⁴⁷.

الفرع الثاني: الحجز على أموال المنفذ ضده والحجز لدى الغير.

يعد الحجز التنفيذي من أهم وسائل التنفيذ القضائي غير المباشر، إذ يمثل الأداة القانونية التي تمكن الدائن من وضع أموال المدين تحت يد السلطة العامة تمهيداً لاستيفاء حقه منها وإذا كان الاستعلام عن الأموال يعد خطوة كاشفة، فإن الحجز يعد الخطوة العملية التي تحول الحق من مجرد إمكانية إلى واقع قابل للتنفيذ. ومن هذا المنطلق، أولى المشرع القطري في قانون التنفيذ القضائي رقم (4) لسنة 2024 عناية خاصة بتنظيم الحجز، سواء على أموال المنفذ ضده مباشرة، أو على أمواله لدى الغير، بما يضمن فعالية التنفيذ ويحد من محاولات التهرب أو التعطيل⁴⁸.

ويجد الحجز التنفيذي أساسه القانوني في المادة (36) من القانون، التي منحت قاضي التنفيذ سلطة اتخاذ مجموعة من الإجراءات بعد إعلان المنفذ ضده، ومن أبرزها الحجز على أموال المنفذ ضده بما يعادل قيمة السند التنفيذي وبيعها ويفهم من هذا النص أن الحجز ليس مجرد إجراء تحفظي، بل هو إجراء تنفيذي أصيل يستهدف تمهيد الطريق لبيع الأموال المحجوزة واستيفاء الدين منها كما أن النص اشترط أن يكون الحجز في حدود ما يعادل قيمة السند التنفيذي، وهو ما يعكس حرص المشرع على تحقيق التوازن بين مصلحة الدائن في اقتضاء حقه، وعدم المغالاة في تقييد أموال المدين بما يجاوز هذا الحق⁴⁹.

ويشمل الحجز التنفيذي، في ضوء هذا التنظيم، مختلف أنواع الأموال التي يملكها المنفذ ضده، سواء كانت أموالاً منقولة أو غير منقولة، أو حقوقاً مالية قابلة للتنفيذ عليها. وهذا الاتساع في نطاق الحجز يعكس تصوراً حديثاً للتنفيذ، يقوم على أن ذمة المدين المالية تمثل الضمان العام لدائنيه، ومن ثم يجوز التنفيذ على أي عنصر من عناصر هذه الذمة متى كان قابلاً للتنفيذ قانوناً كما أن إسناد سلطة الحجز

⁴⁵د. عبد العظيم مرسي وزير (1978) دور القضاء في تنفيذ الجزاءات الجنائية (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، ص 133.

⁴⁶د. محمود نجيب حسني (1988) مرجع سابق، ص 957.

⁴⁷عصام عفيفي عبد البصير (٢٠٠٤) مرجع سابق، ص 22

⁴⁸الياقوت، يوسف حامد (2023) الأحكام القانونية للمحجوز لديه في حجز ما للمدين لدى الغير: دراسة تحليلية مقارنة بين كل من القانون الفرنسي والكويتي والقطري. المجلة الدولية للقانون، 12(1)، ص 110.

⁴⁹قانون رقم (4) لسنة 2024 بإصدار قانون التنفيذ القضائي، المادة 36، الجريدة الرسمية لدولة قطر.





إلى قاضي التنفيذ يمنح هذا الإجراء طابعاً قضائياً منضبطاً، يضمن خضوعه للرقابة والتقدير وفقاً لظروف كل حالة⁵⁰.

ولا يقتصر الحجز على الأموال الموجودة في حيازة المنفذ ضده، بل يمتد - في صورة أكثر تطوراً - إلى أمواله لدى الغير، وهو ما يعرف بـ الحجز لدى الغير وقد نظم المشرع هذا النوع من الحجز بصورة صريحة، حيث نصت المادة (100) على أنه يجوز لقاضي التنفيذ أن يستعلم عن أموال المنفذ ضده لدى الغير، وأن يأمر بالحجز على ما يفي منها للتنفيذ ويعد هذا النص من أهم مظاهر التطوير في القانون الجديد، لأنه يفتح المجال أمام التنفيذ على الأموال غير الظاهرة أو غير المباشرة، كالأرصدة البنكية، والمستحقات المالية لدى الجهات المختلفة، والحقوق الناشئة عن علاقات قانونية مع الغير⁵¹.

وتكمن أهمية الحجز لدى الغير في أنه يعد وسيلة فعالة لكشف الذمة المالية الحقيقية للمدين، خاصة في الحالات التي يسعى فيها إلى إخفاء أمواله أو تسجيلها باسم الغير أو الاحتفاظ بها لدى مؤسسات مالية أو جهات أخرى ومن ثم فإن هذا النوع من الحجز يعزز من قدرة الدائن على الوصول إلى مصادر متعددة للوفاء، ولا يقتصر على الأموال التي في حيازة المدين مباشرة، كما أن ربط الحجز لدى الغير بسلطة الاستعلام، كما ورد في المادة (100)، يجعل من هذين الإجراءين منظومة متكاملة تبدأ بالكشف عن المال وتنتهي بوضعه تحت الحجز تمهيداً للتنفيذ عليه⁵².

ومن الناحية الإجرائية يتم الحجز بأمر من قاضي التنفيذ، الذي يقدر مدى كفاية المال محل الحجز، ويحدد نطاقه بما يتناسب مع قيمة الدين وهذا يضمن أن الحجز لا يتخذ بصورة عشوائية أو مفرطة، بل في حدود ما يحقق الغاية من التنفيذ كما أن الحجز - شأنه شأن سائر الإجراءات التنفيذية - يخضع لإمكانية التعديل أو الإلغاء وفقاً لما نصت عليه المادة (37)، إذا تم الوفاء بالدين أو زالت مبررات الإجراء، وهو ما يعكس مرونة التنظيم الجديد وعدم جمود الإجراءات التنفيذية.

ويلاحظ كذلك أن المشرع القطري قد تبني في تنظيم الحجز اتجاهاً يتقارب مع ما هو معمول به في العديد من التشريعات العربية، كالقانون المصري وبعض الأنظمة الخليجية، التي تقر الحجز على أموال المدين وعلى أمواله لدى الغير بوصفهما من أهم وسائل التنفيذ الجبري. غير أن ما يميز التنظيم القطري هو الربط الواضح بين الاستعلام عن الأموال والحجز عليها، ومنح قاضي التنفيذ سلطة مباشرة في الانتقال من الكشف إلى التنفيذ دون إجراءات معقدة، وهو ما يعزز من سرعة التنفيذ وفعاليته⁵³.

ومن زاوية تقييمية يمكن القول إن تنظيم الحجز في القانون القطري الجديد يعد من أبرز مظاهر التطوير التشريعي، لأنه يعالج بصورة عملية مشكلة تهريب الأموال أو إخفاءها، ويوفر للدائن وسائل فعالة للوصول إلى حقه كما أن الجمع بين الحجز على أموال المدين مباشرة، والحجز على أمواله لدى الغير، يحقق شمولاً في نطاق التنفيذ، ويغلق العديد من المنافذ التي قد يستغلها المدين لتعطيل التنفيذ

⁵⁰ عبد الفتاح، عزمي (2001) قواعد التنفيذ الجبري، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 152.
⁵¹ خاطر، طلعت يوسف حلمي (2017) الغير في التنفيذ الجبري وحمايته من آثاره. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (63)، ص 123.
⁵² د/ عبد العزيز خليل بدوي (1973) الحجز في قواعد وإجراءات التنفيذ الجبري والتنفيذ في قانون المرافعات، ط 1، ص 40.
⁵³ إسماعيل، فادية محمد (2023) حكم المحكمين كسند تنفيذي: دراسة مقارنة. مجلة العلوم القانونية والسياسية، (1)12، ص 210.





ومن ثم فإن هذا التنظيم يسهم بصورة واضحة في تعزيز فعالية التنفيذ القضائي غير المباشر، ويجعل منه أداة حقيقية لتحقيق الحماية القضائية للحقوق في الواقع العملي⁵⁴.

الفرع الثالث: التدابير والإجراءات المساندة لمنع التهرب من التنفيذ.

لا تقتصر فعالية التنفيذ القضائي غير المباشر على إجراءات الاستعلام عن الأموال أو الحجز عليها، وإنما تمتد لتشمل مجموعة من التدابير والإجراءات المساندة التي تهدف إلى مواجهة سلوك المنفذ ضده إذا اتجه إلى المماطلة أو التهرب من التنفيذ وفي هذا الإطار أدرك المشرع القطري في قانون التنفيذ القضائي رقم (4) لسنة 2024 أن مجرد إتاحة وسائل التنفيذ التقليدية قد لا يكون كافياً في جميع الحالات، خاصة في ظل تطور أساليب إخفاء الأموال أو نقلها أو تعطيل التنفيذ، ومن ثم منح قاضي التنفيذ سلطات أوسع في اتخاذ تدابير وقائية وضاعطة تكفل حماية الحق التنفيذي وضمان فعالية التنفيذ⁵⁵.

1- التدابير التقيدية على أموال المنفذ ضده وتصرفاته.

من أبرز التدابير التي أقرها القانون تلك التي تستهدف الحد من قدرة المنفذ ضده على التصرف في أمواله أو إخفائها، حيث نصت المادة (36) على جواز أن يأمر قاضي التنفيذ بمنع المنفذ ضده من إجراء بعض التصرفات أو الاستفادة من بعض الخدمات، وهو نص يعكس اتجاهًا تشريعيًا نحو استخدام وسائل غير تقليدية للضغط القانوني على المدين وتكمن أهمية هذه التدابير في أنها لا تكتفي بوضع الأموال تحت الحجز، بل تسعى إلى منع التصرفات التي قد تؤدي إلى تبديدها أو تهريبها، وهو ما يعزز من فرص التنفيذ الفعلي⁵⁶.

كما أن هذه الإجراءات تعد بطبيعتها إجراءات وقائية، لأنها تهدف إلى الحفاظ على الضمان العام للدائنين قبل أن يتعرض للانتقاص أو الضياع ومن ثم فإنها تكمل إجراءات الحجز ولا تغني عنها، بل تعمل معها في إطار منظومة متكاملة لحماية الحق التنفيذي.

2- التدابير الشخصية: المنع من السفر كوسيلة لمنع التهرب من التنفيذ.

من التدابير المساندة ذات الأثر العملي الكبير ما يتعلق بمنع من السفر، حيث نصت المادة (39) على أنه يجوز لقاضي التنفيذ، من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب ذوي الشأن، أن يأمر بمنع المنفذ ضده من السفر إذا قامت أسباب جدية يخشى معها فراره أو تهريب أمواله ويعد هذا الإجراء من الوسائل الوقائية المهمة التي تحول دون هروب المدين خارج الدولة بما يؤدي إلى تعطيل التنفيذ أو استحالة⁵⁷.

وقد حرص المشرع على وضع ضوابط لهذا الإجراء، حيث نصت المادة (40) على إلغاء أمر المنع من السفر إذا زالت أسبابه، كتطبيق الالتزام أو تقديم ضمان كافٍ، وهو ما يضمن عدم تحول هذا التدبير

⁵⁴الياقوت، يوسف حامد (2023) مرجع سابق، ص 113

⁵⁵قانون رقم (4) لسنة 2024 بإصدار قانون التنفيذ القضائي، مواد 36 و100، الجريدة الرسمية لدولة قطر.

⁵⁶السباعي، ياسر باسم ذنون يونس (2020) مسؤولية الغير في التنفيذ الجبري: دراسة مقارنة. مجلة الشريعة والقانون، 34(81)، ص 82.

⁵⁷عيد، هاني عبدالمولي عبدالعزيز (2020) الأحكام القضائية بين المنازعة في تنفيذها ووقف قوتها التنفيذية: دراسة تأصيلية تحليلية وفقاً لقانون المرافعات المدنية والتجارية. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، 35(2)، ص 22.





إلى وسيلة تعسفية كما أكدت المادة (41) أن هذا الإجراء لا يخل بسلطة الجهات الإدارية المختصة، مما يعكس التنسيق بين السلطة القضائية والإدارية في هذا المجال⁵⁸.

3- التدابير الشخصية المشددة: الحبس كوسيلة ضغط استثنائية

يعد الحبس من أقوى وسائل الضغط التي أقرها القانون لمواجهة امتناع المنفذ ضده عن التنفيذ، وقد نظمته المشرع في المادة (42)، التي أجازت لقاضي التنفيذ أن يأمر بحبس المنفذ ضده مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر في السنة الواحدة، إذا ثبت أنه قادر على التنفيذ وامتنع عنه ويكشف هذا النص عن أن الحبس ليس إجراءً أصلياً، بل وسيلة استثنائية تُستخدم عند توافر شروط محددة، أهمها ثبوت القدرة على الوفاء مع الامتناع⁵⁹.

وقد أحاط المشرع هذا الإجراء بضمانات مهمة، حيث نصت المادة (43) على حالات لا يجوز فيها الحبس، مثل صغر السن أو كبره أو بعض الحالات الإنسانية، كما قررت المادة (44) إخلاء سبيل المنفذ ضده إذا قام بالوفاء أو قدم ضماناً كافياً ويعكس هذا التنظيم حرص المشرع على تحقيق التوازن بين فعالية التنفيذ وحماية الحرية الشخصية⁶⁰.

4- مرونة التدابير وإمكانية تعديلها أو إلغائها .

من السمات المهمة للتدابير المساندة في القانون القطري الجديد أنها لا تتسم بالجمود، بل تخضع لرقابة مستمرة من قاضي التنفيذ، حيث نصت المادة (37) على أن الإجراءات التنفيذية تلغى أو تعدل إذا زالت مبرراتها أو تم تنفيذ الالتزام وتعد هذه المرونة عنصراً أساسياً في تحقيق العدالة، لأنها تمنع استمرار التدبير بعد زوال سببه، وفي الوقت ذاته تسمح بتكييف الإجراء وفقاً لتطورات التنفيذ.

ومن الناحية العملية، فإن هذه المرونة تمكن قاضي التنفيذ من إدارة العملية التنفيذية بكفاءة، من خلال اختيار التدبير المناسب، وتعديله أو إنهائه عند الحاجة، بما يحقق التوازن بين مصلحة الدائن وضمانات المدين⁶¹.

5- الدور التكميلي لهذه التدابير في دعم فعالية التنفيذ غير المباشر.

لا تعمل هذه التدابير بمعزل عن غيرها من وسائل التنفيذ، بل تعد جزءاً من منظومة متكاملة تشمل الاستعلام عن الأموال والحجز عليها. فإذا كانت هذه الوسائل تهدف إلى الوصول إلى المال، فإن التدابير المساندة تهدف إلى منع ضياعه أو التهرب منه ومن ثم فإن الجمع بين هذه الوسائل يعزز من فعالية التنفيذ غير المباشر، ويجعل منه أداة أكثر قدرة على تحقيق الحماية القضائية⁶².

ومن زاوية تقييمية يمكن القول إن المشرع القطري قد نجح في إرساء إطار قانوني متكامل للتدابير المساندة، يجمع بين الفعالية والمرونة والضمانات، وهو ما يساهم في الحد من ظاهرة التهرب من

⁵⁸قانون رقم (4) لسنة 2024 بإصدار قانون التنفيذ القضائي، المواد 40 و 41، الجريدة الرسمية لدولة قطر.
⁵⁹خاطر، طلعت يوسف حلمي (2021) المستجدات الحديثة في السندات التنفيذية: دراسة مقارنة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (76)، ص 230.

⁶⁰قانون رقم (4) لسنة 2024 بإصدار قانون التنفيذ القضائي، المواد 43 و 44، الجريدة الرسمية لدولة قطر.

⁶¹السبعوي، ياسر باسم ذنون يونس (2020) مرجع سابق، ص 83.

⁶²الباقوت، يوسف حامد (2023) مرجع سابق، ص 115.





التنفيذ، ويعزز من ثقة المتقاضين في قدرة النظام القضائي على حماية الحقوق وتنفيذها بصورة فعالة⁶³.

المطلب الثالث: البعد المقارن والتطبيقي للمستجدات التشريعية في التنفيذ القضائي غير المباشر

تسهم المقارنة بين التشريعات في إبراز تطور التنظيم القانوني وموقع القانون القطري ضمن الاتجاهات الحديثة، والكشف عن أوجه القوة والقصور فيه. كما يساعد التطبيق القضائي على فهم كيفية تفسير النصوص وتنفيذها عملياً، مما يحقق رؤية أكثر تكاملاً لمستجدات قانون التنفيذ القضائي القطري.⁶⁴

الفرع الأول: التنظيم المؤسسي والإجرائي للتنفيذ غير المباشر في بعض التشريعات الخليجية والعربية.

تتوقف فعالية التنفيذ غير المباشر على تنظيم الجهة المختصة ومدى تركيز الاختصاص في يد قاضي أو محكمة متخصصة، إلى جانب كفاءة وسائل الحجز والاستعلام عن الأموال. وتكشف المقارنة بين التشريع القطري وبعض التشريعات الخليجية والعربية عن اتجاه مشترك نحو دعم التخصص القضائي، وتوسيع صلاحيات قاضي التنفيذ، وتطوير وسائل الكشف عن الأموال والحجز عليها، مع اختلاف الآليات الإجرائية من دولة لأخرى.⁶⁵

وتبرز في هذا السياق ثلاثة نماذج رئيسة هي السعودية والإمارات ومصر، من حيث التنظيم المؤسسي، ومركز قاضي التنفيذ، ووسائل التنفيذ غير المباشر كالحجز والإفصاح والمنع من السفر.

1- التنظيم المؤسسي والإجرائي في النظام السعودي.

يتسم نظام التنفيذ السعودي باتجاه واضح نحو التخصص، إذ أسند مهام التنفيذ إلى قاضي تنفيذ متخصص ضمن دوائر ومحاكم التنفيذ، ونصت المادة (34) على تقديم طلب التنفيذ إلى القاضي والتحقق من استيفاء السند لشروطه النظامية، ثم إصدار أمر التنفيذ وتبليغ المدين، بما يعكس تنظيمًا موحدًا وسريعاً لبدء الإجراءات.⁶⁶

وفي مجال التنفيذ غير المباشر، منح النظام قاضي التنفيذ وسائل فعالة لمواجهة الماطلة، من أبرزها منع المدين من السفر، والإفصاح عن أمواله الحالية والمستقبلية، والحجز التنفيذي على أمواله، إلى جانب تنظيم تقويم المال المحجوز وإيداع حصيلة التنفيذ في حسابات مصرفية مخصصة للمحكمة.⁶⁷

ويكشف هذا التنظيم عن اعتماد النظام السعودي على التخصص القضائي، وسرعة الإجراءات، وتفعيل الإفصاح والحجز ووسائل الضغط، بما يعزز فاعلية التنفيذ في مواجهة الماطلة وتهريب الأموال، ويحول التنفيذ إلى منظومة متكاملة ذات أبعاد قضائية وإجرائية ومالية.

⁶³ عيد، هاني عبدالمولي عبدالعزيز (2020) مرجع سابق، ص 24
⁶⁴ الخيلي، جمعة محمد (2022) حالات الحكم بالإبعاد القضائي في التشريع الإماراتي: دراسة مقارنة. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، 19(1)، ص 312.
⁶⁵ علام، رمضان إبراهيم عبدالكريم موسى (2019) مقدمات التنفيذ الجبري: دراسة مقارنة في قانون المرافعات المصري وقانون الإجراءات المدنية الإماراتي والعماني. مجلة الأمانة، (31)، ص 36.
⁶⁶ نظام التنفيذ السعودي، المادة 34، الجريدة الرسمية للمملكة العربية السعودية.
⁶⁷ نظام التنفيذ السعودي، المواد 35 و36 و56، الجريدة الرسمية للمملكة العربية السعودية.





2- التنظيم المؤسسي والإجرائي في التشريع الإماراتي.

نظم المرسوم بقانون اتحادي رقم (42) لسنة 2022 بشأن الإجراءات المدنية في دولة الإمارات التنفيذ ضمن إطار إجرائي حديث⁶⁸ يقوم على تعزيز دور قاضي التنفيذ والاستفادة من الوسائل التقنية، بما يسهم في تسريع الإجراءات وضبط بدايتها وفقاً للمواد⁶⁹.

وفي مجال التنفيذ غير المباشر، منح القانون قاضي التنفيذ صلاحية اتخاذ إجراءات وقائية قبل إعلان السند التنفيذي، كالحجز التحفظي والاستعلام عن أموال المدين، متى وجدت مؤشرات على تهريب الأموال أو ضياع الضمان العام، وهو ما يعكس توسعاً في حماية حقوق الدائن. كما نظم حجز ما للمدين لدى الغير في المواد (252-254) بصورة دقيقة، من خلال تحديد شروط الحجز وبياناته والتزامات المحجوز لديه وأثار مخالفة هذه الضوابط.

ويمتد التنظيم الإماراتي إلى وسائل أخرى، كحبس المدين ومنعه من السفر، بما يعزز فاعلية التنفيذ ومواجهة المماطلة. وبذلك يجمع التشريع الإماراتي بين الدقة الإجرائية، والوسائل الوقائية والضاغطة، وتعزيز دور قاضي التنفيذ بوصفه المحور الرئيس لإدارة عملية التنفيذ.

3- التنظيم المؤسسي والإجرائي في القانون المصري.

يقوم التنفيذ الجبري في مصر أساساً على قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم (13) لسنة 1968 وتعديلاته، ويبرز فيه الدور المحوري لقاضي التنفيذ، إذ تختص المحكمة المختصة بنظر منازعات التنفيذ وفقاً للمادة (275)، بما يؤكد رسوخ مركز قاضي التنفيذ في النظام المصري.⁷⁰

كما ينظم القانون الحجز التنفيذي وحجز ما للمدين لدى الغير ومنازعات التنفيذ، ويفرق بين الحجز التنفيذي والتحفظي، مع وضع قواعد إجرائية للحجز تحت يد الغير. ويشكل هذا التنظيم نموذجاً تقليدياً مهماً في البناء الإجرائي المقارن، خاصة من حيث اختصاص قاضي التنفيذ بالمنازعات التنفيذية.⁷¹

4- دلالة المقارنة بالنسبة للتشريع القطري.

تكشف المقارنة بين قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024 والتشريعات الخليجية الحديثة عن تقارب في الاتجاه التشريعي، من خلال استحداث محكمة تنفيذ، وتركيز الاختصاص في يد قاضي التنفيذ، وتوسيع وسائل الاستعلام عن أموال المنفذ ضده والحجز عليها واتخاذ التدابير المساندة. وقد أنشأ القانون القطري محكمة تنفيذ متخصصة بموجب المواد (2، 3، 4)، ومنح قاضي التنفيذ سلطات

⁶⁸ مرسوم بقانون اتحادي رقم (42) لسنة 2022 بإصدار قانون الإجراءات المدنية، المواد 7 و8، التشريعات الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

⁶⁹ محسن، منصور حاتم (2022) حالات وقف وتأخير الإجراءات التنفيذية: دراسة مقارنة. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، 14(1)، ص 72.

⁷⁰ قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم (13) لسنة 1968، المادة 275، الجريدة الرسمية لجمهورية مصر العربية
⁷¹ عطية، محمد فتحي رزق الله (2020) المعوقات الإجرائية في تنفيذ الأحكام القضائية. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، 35(2)، ص 68.





واسعة في المواد (34، 35، 36)، كما أجاز في المادة (100) الاستعلام عن أموال المنفذ ضده والحجز عليها.⁷²

وتظهر المقارنة أن قطر والسعودية والإمارات تتفق في التخصص المؤسسي وتعزيز دور قاضي التنفيذ وتفعيل وسائل التنفيذ غير المباشر، مع اختلاف في درجة التفصيل؛ فالإمارات أكثر تفصيلاً في إجراءات الحجز لدى الغير، والسعودية أكثر وضوحاً في وسائل الضغط كمنع السفر والإفصاح عن الأموال، بينما يجمع القانون القطري بين التخصص والمرونة الإجرائية ضمن قانون حديث مستقل، مما يعكس تطوراً ملحوظاً في التنظيم التنفيذي القطري.⁷³

الفرع الثاني: أوجه الاتفاق والاختلاف بين القانون القطري وبعض التشريعات المقارنة في وسائل التنفيذ غير المباشر.

تُظهر المقارنة بين قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024 وبعض التشريعات الخليجية والعربية، كالسعودي والإماراتي والمصري والعراقي والكويتي، تقارباً في الأسس العامة للتنفيذ القضائي غير المباشر، ولا سيما الاعتماد على الحجز والاستعلام عن أموال المدين، وإسناد إدارة التنفيذ إلى قاضٍ مختص، مع اختلاف هذه التشريعات في درجة التفصيل وآليات التطبيق.⁷⁴

ويتفق القانون القطري مع النظام السعودي والإماراتي والمصري في منح قاضي التنفيذ سلطات واسعة لاتخاذ إجراءات التنفيذ، وفي اعتبار أموال المدين لدى الغير محلاً للتنفيذ؛ حيث نظم القانون القطري ذلك في المادتين (34) و(36)، وأجازت المادة (100) الاستعلام عن الأموال والحجز عليها، في حين قررت التشريعات المقارنة أحكاماً مماثلة، مع اختلاف نطاق السلطات والتدابير المقررة للمدين.⁷⁵

ويظهر الاختلاف بصورة أوضح في درجة التفصيل التشريعي؛ إذ يتميز القانون الإماراتي بتنظيم أكثر تفصيلاً للحجز لدى الغير، بينما يتوسع النظام السعودي في وسائل الضغط على المدين المماطل، في حين يتجه القانون القطري إلى الجمع بين المرونة وتعدد الوسائل، مع إنشاء محكمة تنفيذ متخصصة ومنح قاضي التنفيذ صلاحية اتخاذ الإجراءات وتعديلها أو إلغائها وفقاً لمقتضيات التنفيذ.⁷⁶

أما القانون المصري، فعلى الرغم من رسوخ قواعده المتعلقة بالتنفيذ واختصاص قاضي التنفيذ، فإنه يعتمد بدرجة أكبر على الوسائل التقليدية للحجز والتنفيذ، مع ترك مساحة للاجتهاد القضائي في تطوير

⁷² دولة قطر، قانون رقم (4) لسنة 2024 بإصدار قانون التنفيذ القضائي، المواد (2، 3، 4، 34، 35، 36، 100)، منشور على بوابة الميزان القانونية القطرية

⁷³ محسن، منصور حاتم (2022) مرجع سابق، ص 75.

⁷⁴ المقصود أن جوهر التنظيم التشريعي للتنفيذ القضائي غير المباشر في هذه القوانين يقوم على عنصرين متلازمين: أولهما تمكين الدائن من بلوغ أموال المدين بوسائل قانونية متنوعة، وثانيهما إسناد سلطة توجيه هذه الوسائل إلى قاضٍ مختص مباشرها في إطار من التناسب والرقابة القضائية

⁷⁵ الجعفري، عبدالله بن سعيد بن سالم (2008) الصورة التنفيذية في قانون الإجراءات المدنية والتجارية العماني: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة السلطان قابوس) ص 62.

⁷⁶ انظر: دولة قطر، قانون رقم (4) لسنة 2024 بإصدار قانون التنفيذ القضائي، المادة (100)؛ والإمارات العربية المتحدة، المرسوم بقانون اتحادي رقم (42) لسنة 2022 بإصدار قانون الإجراءات المدنية، المادة (252)؛ ومصر، قانون المرافعات المدنية والتجارية، المادة (275)، وجميعها تؤكد إمكان التنفيذ على ما للمدين لدى الغير واختصاص قاضي التنفيذ بإجراءاته





التطبيق. وبذلك يعكس القانون القطري اتجاهًا أكثر حداثة نحو تكامل الوسائل التنفيذية والرقمنة والتخصص القضائي، مع المحافظة على التوازن بين فعالية التنفيذ وضمانات المنفذ ضده.⁷⁷

الفرع الثالث: التطبيقات القضائية وأثرها في تفسير مستجدات التنفيذ القضائي غير المباشر.

تُعد التطبيقات القضائية ركيزة أساسية في استكمال البناء التشريعي، إذ تسهم في تفسير النصوص وتحديد نطاقها العملي، خاصة في مجال التنفيذ القضائي غير المباشر. ومن ثم، لا يكتمل فهم مستجدات القانون رقم (4) لسنة 2024 إلا ببيان كيفية تعامل القضاء مع النصوص الجديدة والصلاحيات الممنوحة لقاضي التنفيذ.⁷⁹

وتبرز أهمية القضاء في ضبط السلطة التقديرية الممنوحة لقاضي التنفيذ بموجب المادتين (34) و(36)، من خلال تحديد الإجراءات الملائم، كالحجز أو الاستعلام عن الأموال، بما يحقق التوازن بين سرعة اقتضاء الحق وضمانات المنفذ ضده، مع مراعاة التناسب ومشروعية الإجراء.⁸⁰

كما يسهم القضاء في تحديد نطاق الاستعلام عن أموال المنفذ ضده والحجز عليها وفق المادة (100)، وبيان شروط هذه الإجراءات وآثارها، فضلاً عن معالجة الإشكالات العملية وإساءة استعمال وسائل التنفيذ. ويمكن الاستفادة كذلك من التطبيقات القضائية المقارنة، ولا سيما السعودية والمصرية، في إرساء مبادئ التناسب ومنع التعسف في استعمال إجراءات التنفيذ، بما يدعم استقرار التطبيق القضائي القطري.⁸¹

المبحث الثاني: التقييم القانوني والعملي لمستجدات التنفيذ القضائي غير المباشر في القانون القطري الجديد

يتناول هذا المبحث التقييم القانوني والعملي لمستجدات التنفيذ القضائي غير المباشر في ضوء القانون القطري رقم (4) لسنة 2024، من خلال بيان أثر توسيع سلطات قاضي التنفيذ، وتبسيط الإجراءات، وإقرار وسائل الضغط القانونية والضوابط المنظمة للسندات التنفيذية، بما يعزز فعالية التنفيذ ويحد من المماطلة.

وينقسم الفصل إلى مطلبين: يتناول الأول أثر المستجدات التشريعية في فعالية التنفيذ، بينما يتناول الثاني الضمانات والإشكالات التطبيقية المرتبطة بها.

المطلب الأول: أثر المستجدات في تعزيز فعالية التنفيذ القضائي

يمثل التنفيذ القضائي المرحلة الحاسمة لتحقيق الحماية القانونية للحقوق، وقد جاء القانون القطري رقم (4) لسنة 2024 بمستجدات تعزز سرعة وفعالية التنفيذ، وتحد من المماطلة، وتوسع دور قاضي التنفيذ، وتبسط الإجراءات مع توظيف الوسائل التقنية الحديثة.

⁷⁷ انظر: دولة قطر، قانون رقم (4) لسنة 2024 بإصدار قانون التنفيذ القضائي، المواد (2، 36، 37)؛ إذ يتضح منها إنشاء محكمة تنفيذ متخصصة ومنح قاضي التنفيذ سلطة مرنة في اتخاذ التدابير المناسبة وتعديلها وفقاً لمقتضيات التنفيذ.

⁷⁸ السبعاءوي، ياسر باسم ذنون يونس (2020) مرجع سابق، ص 86.

⁷⁹ محسن، منصور حاتم (2022) مرجع سابق، ص 76.

⁸⁰ علام، رمضان إبراهيم عبدالكريم موسى (2019) مرجع سابق، ص 40.

⁸¹ عطية، محمد فتحي رزق الله (2020) مرجع سابق، ص 71.





ويتناول هذا المبحث أثر هذه المستجدات في تعزيز فعالية التنفيذ، من خلال الحد من تعطيله، وتمكين الدائن من الوصول إلى حقه، وتحقيق العدالة الناجزة واستقرار المعاملات، وذلك في ثلاثة مطالب.

الفرع الأول: أثر المستجدات في الحد من المماطلة وتعطيل التنفيذ

يُعد الحد من المماطلة في تنفيذ الأحكام القضائية من أبرز أهداف القانون القطري رقم (4) لسنة 2024 بشأن التنفيذ القضائي، لما يترتب عليها من تعطيل الحقوق وإضعاف فعالية الأحكام والثقة في القضاء. لذلك اتجه المشرع إلى تطوير منظومة التنفيذ من خلال تعزيز وسائل التنفيذ غير المباشر، وتوسيع صلاحيات قاضي التنفيذ، وتفعيل وسائل الضغط القانونية على المنفذ ضده، بما يحقق سرعة التنفيذ مع الحفاظ على الضمانات القانونية.⁸²

ويستند هذا التوجه إلى أن التنفيذ يمثل المرحلة النهائية للحماية القضائية، فلا تتحقق الغاية من الحكم إلا بتنفيذه فعلياً. ومن ثم، جاءت المستجدات التشريعية لتجاوز الوسائل التقليدية والحد من استغلال الإجراءات في تعطيل التنفيذ، من خلال منظومة متكاملة تستهدف سرعة اقتضاء الحقوق وفعالية الأحكام القضائية، وهو ما سيتم بيانه من خلال العناصر التالية.⁸³

أولاً: تعزيز الدور القضائي لقاضي التنفيذ في مواجهة المماطلة

اتجه المشرع القطري في القانون رقم (4) لسنة 2024 إلى تعزيز دور قاضي التنفيذ، فلم يعد دوره مقتصرًا على الإشراف الشكلي، بل أصبح يمارس وظيفة قضائية فعالة لإدارة التنفيذ وضمان سرعة تنفيذ الأحكام والحد من المماطلة.⁸⁴ وقد أوجب القانون في المادة (31) إعدار المنفذ ضده ومنحه مهلة للتنفيذ قبل اتخاذ الإجراءات الجبرية، بما يتيح له الوفاء ويحد من المنازعات الشكلية. كما منحت المادة (33) قاضي التنفيذ سلطة رفض طلب التنفيذ إذا استلزم الفصل فيه التعرض لمسائل موضوعية، بما يمنع استخدام إجراءات التنفيذ لإعادة طرح النزاع أو تعطيل اقتضاء الحق.⁸⁵

ويخضع التنفيذ لرقابة القضاء، بما يضمن مشروعية الإجراءات ويمنع إساءة استعمالها، كما يسهم توسيع صلاحيات قاضي التنفيذ في تقليل الزمن الإجرائي والحد من استغلال الثغرات لتعطيل التنفيذ، بما يعزز فعالية النظام التنفيذي.⁸⁶

ثانياً: استحداث وسائل ضغط قانونية على المنفذ ضده

اعتمد المشرع القطري في القانون رقم (4) لسنة 2024 وسائل قانونية للضغط على المنفذ ضده وحمله على تنفيذ التزامه، من خلال التأثير في مركزه القانوني أو الاقتصادي، بما يدفعه إلى الوفاء طوعاً وتجنب الآثار المترتبة على استمرار امتناعه، وهو ما يجسد فكرة التنفيذ غير المباشر⁸⁷ ومن

⁸² كحلون، علي (2009) النظرية العامة للالتزامات، أحكام الالتزام، مجمع الأطرش للنشر والتوزيع، تونس، ص 44.
⁸³ السهوري، عبد الرزاق أحمد (2015) الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، نظرية الالتزام بوجه عام، الإثبات - آثار الالتزام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص 760.
⁸⁴ سعد، نبيل إبراهيم (2003) النظرية العامة للالتزام - أحكام الالتزام، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص 31.
⁸⁵ السعدي، محمد صبري (2010) الواضح في شرح القانون المدني، النظرية العامة للالتزامات، أحكام الالتزام، دراسة مقارنة في القوانين العربية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص 45 وما يليها.
⁸⁶ الفار، عبد القادر (2016) أحكام الالتزام - آثار الحق في القانون المدني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ص 74.
⁸⁷ العرعاري، عبد القادر (2014) مصادر الالتزامات المسؤولية المدنية، الكتاب الثاني، مطبعة الأمنية، الرباط، ص 53 وما بعدها.





أبرز هذه الوسائل الصلاحيات الممنوحة لقاضي التنفيذ في فرض بعض القيود على المنفذ ضده، بما يؤثر في نشاطه ويدفعه إلى الإسراع في التنفيذ، خاصة في حالات المماطلة المتعمدة. وتمتاز هذه الوسائل بالمرونة، إذ يختار القاضي الإجراء الملزم لكل حالة، مع خضوعها للرقابة القضائية، وعدم استهدافها معاقبة المدين وإنما حملة على الوفاء.⁸⁸

وتسهم هذه الوسائل في تحقيق التوازن بين حق الدائن في اقتضاء حقه وضمائنات المنفذ ضده، والحد من المماطلة وتعزيز سرعة التنفيذ وفعاليتها، بما يعكس توجه المشرع نحو تطوير وسائل التنفيذ غير المباشر والحد من الاعتماد على الإجراءات التقليدية وحدها.^{89, 90}

ثالثاً: تبسيط الإجراءات التنفيذية والاعتماد على الرقمنة

حرص المشرع القطري في القانون رقم (4) لسنة 2024 على الحد من المماطلة في التنفيذ من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل مراحلها، بما يحقق السرعة والكفاءة في تنفيذ الأحكام. ومن مظاهر ذلك منح بعض السندات قوة تنفيذية مباشرة، وتوسيع صلاحيات قاضي التنفيذ في إصدار الأوامر اللازمة، بما يقلل من فرص استغلال الإجراءات الشكلية لتعطيل التنفيذ.⁹¹ كما اعتمد القانون على الرقمنة والربط الإلكتروني بين الجهات المختصة، بما يسرع إجراءات التنفيذ، ويقلل المعاملات الورقية والتأخير الإداري، ويعزز الشفافية وإمكانية متابعة الإجراءات. ويسهم ذلك في تحقيق العدالة الناجزة، وتعزيز الثقة في القضاء، ودعم الاستقرار والأمن القانوني.⁹²

كما أن تبسيط الإجراءات والاعتماد على التكنولوجيا يساهمان في تحقيق العدالة الناجزة، حيث يتم تنفيذ الأحكام في وقت قصير، وهو ما يعزز من ثقة المتقاضين في النظام القضائي، ويؤكد أن الأحكام القضائية ليست مجرد نصوص قانونية، وإنما أدوات فعالة لحماية الحقوق، ويؤدي ذلك إلى استقرار المعاملات، وتحقيق الأمن القانوني، وهو ما يمثل الهدف النهائي لأي نظام قانوني يسعى إلى تحقيق العدالة.

وبذلك يتضح أن تبسيط الإجراءات والاعتماد على الرقمنة يمثلان أحد أهم المحاور التي اعتمد عليها المشرع للحد من المماطلة وتعطيل التنفيذ، حيث أدى ذلك إلى تقليل الزمن الإجرائي، ومنع استغلال الثغرات القانونية، وتحقيق التنفيذ الفعلي للأحكام في إطار من السرعة والكفاءة.⁹³

⁸⁸ النواوي، سعيد (1999) آثار مطل المدين في قانون الالتزامات والعقود المغربي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، ص 66.

⁸⁹ تناغو، سمير عبد السيد (1975) نظرية الالتزام، الإسكندرية، فقرة 256، فرج، توفيق حسن (1998) النظرية العامة للالتزام في مصادر الالتزام، الدار الجامعية، بيروت، ص 178، أبو السعود، رمضان (2002) النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام، دار المطبوعات الجامعية، ص 178.

⁹⁰ فرج، توفيق حسن (2001) الإثراء بلا سبب "الكسب غير المشروع" كمصدر عام للالتزام، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، ص 97، العطار، عبد الناصر توفيق (1990) مصادر الالتزام، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، ص 356.

⁹¹ والي، فتحي (1967) مناهج البحث في قانون المرافعات من الشرح على المتن إلى المدرسة الإيطالية الحديثة، مصر المعاصرة، ص 6.

⁹² القصاص، عيد محمد (1999) أصول التنفيذ الجبري، دار النهضة العربية، مصر، ص 162.

⁹³ خليل، أحمد (1996) قانون التنفيذ الجبري، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص 19.





لم يقتصر تدخل المشرع القطري في القانون رقم (4) لسنة 2024 على استحداث أدوات منفردة لمواجهة المماطلة، وإنما قام ببناء منظومة قانونية متكاملة تقوم على تدخل وتكامل مجموعة من الوسائل الإجرائية والموضوعية، بحيث تعمل جميعها في إطار واحد لتحقيق هدف محدد، وهو التنفيذ الفعلي والسريع للأحكام القضائية، إذ إن مواجهة المماطلة لا يمكن أن تتحقق من خلال وسيلة واحدة، وإنما تتطلب تعدد الأدوات القانونية وتنسيقها بما يضمن سد جميع المنافذ التي قد يستغلها المنفذ ضده لتعطيل التنفيذ⁹⁴.

يتجلى تكامل وسائل التنفيذ غير المباشر في ترابط صلاحيات قاضي التنفيذ مع وسائل الضغط وتبسيط الإجراءات، بما يضمن سرعة اتخاذ التدابير وفعالية تطبيقها. كما يحقق هذا التكامل التوازن بين حق الدائن في اقتضاء حقه وحماية المدين من التعسف، من خلال الرقابة القضائية والطعن ومراعاة التناسب في الإجراءات⁹⁵.

يسهم تكامل صلاحيات قاضي التنفيذ ووسائل الضغط وتبسيط الإجراءات والرقمنة في الحد من المماطلة، وتمكين القاضي من اختيار الإجراء الأنسب لكل حالة وتحقيق التنفيذ بسرعة وفعالية. كما يوازن هذا التنظيم بين حق الدائن وضمانات المنفذ ضده من خلال الرقابة القضائية ومراعاة التناسب⁹⁶. كما يحقق هذا التكامل التوازن بين مصلحة الدائن في سرعة اقتضاء حقه وضمانات المنفذ ضده، من خلال الرقابة القضائية والتناسب في اتخاذ الإجراءات⁹⁷.

الفرع الثاني: أثرها في تمكين الدائن من الوصول إلى حقه

يقوم التنفيذ القضائي على تحويل الحق من مجرد ثبوت نظري إلى اقتضاء عملي، ومن ثم يُقاس نجاح التنظيم التنفيذي بمدى تمكين الدائن من الوصول إلى حقه في وقت معقول وبأقل قدر من العوائق. وفي هذا الإطار، أعاد القانون القطري رقم (4) لسنة 2024 تنظيم العلاقة بين السند التنفيذي وقاضي التنفيذ والجهات المرتبطة بالتنفيذ، بما يعزز كفاءة الإجراءات ويحد من تعطيلها كما اتجه القانون إلى منح بعض المحررات قوة تنفيذية مباشرة، وتنظيم طلب التنفيذ بما يحدد الإجراء المطلوب أو المبلغ المستحق، بما يجعل إجراءات التنفيذ موجهة منذ بدايتها إلى اقتضاء الحق وتحقيق العدالة الناجزة.

1. توسيع السندات التنفيذية وأثره في تقريب الدائن من محل حقه

يُعد توسيع دائرة السندات التنفيذية من أبرز مظاهر تمكين الدائن من الوصول إلى حقه، إذ يقلل من المسافة بين ثبوت الحق وبدء اقتضائه. وقد حافظ القانون رقم (4) لسنة 2024 على اشتراط السند

⁹⁴ فهمي، وجدي راغب (2001) النظرية العامة للتنفيذ القضائي في قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، مصر، ص 46.

⁹⁵ Didier CHOLET Exécution des jugements et des actes, op. cit., n0 33. CA Toulouse, 23 oct. 2009, AJDA 2010. 448, note Bioy.

⁹⁶ HÉBRAUD, L'exécution des jugements civils, RID comp. 1957. 170, Didier CHOLET, Exécution des jugements et des actes, op. cit., n. 1. PUTMAN, La contrainte dans le droit de l'exécution, RRJ 1994. 341.

⁹⁷ R. PERROT et Ph. THÉRY, Procédures civiles d'exécution, op. cit., no 118; LEBORGNE, Droit de l'exécution, op. cit., nos 432 s. CA Lyon, 9 mai 2001, RG no 2000/00816, JCP N 2002. 1099, note Laporte.





التنفيذي، مع تعزيز القوة التنفيذية لبعض الأوراق الرسمية والمحرمات متى استوفت الشروط القانونية، ومنها اعتمادها من جهة مختصة وتحديد الإجراء المطلوب أو المبلغ المستحق فيها.⁹⁸

ومن أبرز السندات التنفيذية المستحدثة الشيك، وعقد الإيجار المسجل في حدود الإخلاء، والأوراق الرسمية المعتمدة، بما يعكس توجه المشرع نحو تسريع التنفيذ وتخفيف العبء عن القضاء، مع الإبقاء على الضوابط اللازمة لحماية المنفذ ضده.⁹⁹

ويترتب على ذلك تمكين الدائن من الانتقال إلى مرحلة التنفيذ مباشرة متى توافرت الشروط القانونية، والحد من تعطيل اقتضاء الحق بسبب بطء الخصومة الموضوعية، فضلاً عن تعزيز اليقين والاستقرار في المعاملات. ومن ثم، لا يقتصر أثر التوسع في السندات التنفيذية على إضافة سندات جديدة، بل يسهم في تحقيق العدالة الناجزة وتسريع الوصول إلى الحق مع مراعاة الحدود والضوابط القانونية¹⁰⁰

2. تفعيل سلطة قاضي التنفيذ في إدارة الوسائل المؤدية إلى اقتضاء الحق

لا يتحقق تمكين الدائن من حقه بمجرد وجود السند التنفيذي، بل يتطلب وجود قضاء متخصص يحوله إلى نتيجة عملية. وفي هذا الإطار، عزز القانون رقم (4) لسنة 2024 دور قاضي التنفيذ، فلم يعد دوره مقتصرًا على متابعة الإجراءات، وإنما أصبح فاعلاً في توجيه التنفيذ وضبط مساره، ورفض الطلبات التي تستلزم الفصل في مسائل موضوعية، وفقاً للمادة (33)، بما يمنع تحويل التنفيذ إلى دعوى موضوعية ويحد من تعطيل حق الدائن. كما أوجب القانون تضمين طلب التنفيذ ببيانات السند التنفيذي والإجراء المطلوب أو المبلغ المستحق، بما يحدد محل التنفيذ منذ بدايته.¹⁰¹

وتنعكس هذه الصلاحيات على تمكين الدائن من الوصول إلى حقه من خلال قضاء متخصص يعمل ضمن نطاق تنفيذي محدد، إلى جانب ما منحه القانون لقاضي التنفيذ من سلطات أوسع لمواجهة الماطلة وتعزيز تنفيذ الأحكام. ومن ثم، تمثل سلطة قاضي التنفيذ أداة أساسية لتمكين الدائن، إذ لا يتحقق اقتضاء الحق بالنص وحده، وإنما بتطبيقه بصورة فعالة تقود إلى النتيجة التنفيذية المنشودة.¹⁰²

3. بناء مسار تنفيذي سريع ومحدد النتيجة، وأثره في تسهيل بلوغ الدائن حقه

لا يقتصر تمكين الدائن على فتح ملف التنفيذ، وإنما يرتبط بوضوح وسرعة الإجراءات واتصال الجهات المختصة بها. وقد أسهم القانون رقم (4) لسنة 2024 في تنظيم مسار تنفيذي متكامل يبدأ

⁹⁸ البية، محسن عبد الحميد إبراهيم (2009) النظرية العامة للالتزامات، الجزء الثاني، المصادر غير الإرادية، دار النهضة العربية، مصر، بند 241، ص 206.

⁹⁹ مليجي، أحمد محمد (1985) حبس المدين في الديون المدنية والتجارية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة.
¹⁰⁰ السرحان، عدنان إبراهيم، وخاطر، نوري حمد (2012) شرح القانون المدني، مصادر الحقوق الشخصية، الالتزامات، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 18.

¹⁰¹ الحكيم، عبد المجيد، والبكري، عبد الباقي، والبشير، محمد طه (2015) القانون المدني وأحكام الالتزام، الجزء الثاني، مكتبة السنهوري، بيروت، ص 8.

¹⁰² السنهوري، عبد الرزاق أحمد (2009) الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، نظرية الالتزام بوجه عام، الإثبات – آثار الالتزام، الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص 831، هامش 2.





بطلب منضبط، ويمر عبر قاضي التنفيذ، ويستند إلى أدوات تنفيذية محددة، مع دعم الرقمنة والربط الإلكتروني، بما يقلل الإجراءات الورقية والتأخير¹⁰³.

بما يجعل عمليات التنفيذ أكثر فعالية وسرعة، ويقلل من التعقيدات الورقية، وهذا التحول مهم جداً من زاوية مركز الدائن، لأن ما كان يهدر الكثير من وقت التنفيذ في النظم التقليدية ليس أصل الحق، بل بطء انتقال الإجراءات بين الجهات، وتعطل المعلومات، وتكرار المكاتبات، وعدم انضباط البيانات المتعلقة بالمدين أو بالإجراء المطلوب¹⁰⁴.

كما أن إلزام طالب التنفيذ بتحديد الإجراء المطلوب أو المبلغ المستحق يوجه التنفيذ منذ بدايته نحو نتيجة محددة، في حين تسهم الرقمنة وتبادل البيانات إلكترونياً في تقليل الزمن الإجرائي وتسهيل مباشرة الإجراءات¹⁰⁵.

وبذلك أصبحت حماية الدائن لا تقتصر على تقرير الحق، بل تمتد إلى تسهيل الوصول إليه من خلال توسيع السندات التنفيذية، وتفعيل سلطة قاضي التنفيذ، وتسريع المسار التنفيذي، بما يعزز كفاءة العدالة واستقرار المعاملات والقوة الإلزامية للأحكام والسندات¹⁰⁶.

الفرع الثالث: دورها في دعم العدالة الناجزة واستقرار المعاملات

تعد العدالة الناجزة من أهم غايات التنفيذ القضائي، إذ لا تكتمل الحماية القضائية بمجرد صدور الحكم، وإنما بتنفيذه بسرعة وفعالية. وقد اتجه القانون رقم (4) لسنة 2024 إلى تقليل الزمن الإجرائي ومنع تعطيل الأحكام، من خلال تنظيم طلبات التنفيذ وتحديد بياناتها، بما ييسر مباشرة الإجراءات ويعزز فعالية التنفيذ¹⁰⁷.

كما عزز القانون دور قاضي التنفيذ في إدارة الإجراءات ومنع تعطيلها، ونصت المادة (33) على رفض طلب التنفيذ إذا كان الفصل فيه يقتضي التعرض لمسائل موضوعية، بما يحافظ على حدود مرحلة التنفيذ ويمنع إعادة مناقشة أصل الحق¹⁰⁸.

وقد تجسد هذا الدور في النص الذي قرر أن "لقاضي التنفيذ رفض طلب التنفيذ إذا كان الفصل فيه يقتضي التعرض لمسائل موضوعية" وفق المادة "33" من القانون رقم (4) لسنة 2024، وهو ما يمنع

¹⁰³ الكسواني (2010) أحكام الالتزام، آثار الحق في القانون المدني، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 129.

¹⁰⁴ بني حمد، عبد السلام أحمد (2015) الإعذار وأثره على التصرف القانوني، دراسة مقارنة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 29.

¹⁰⁵ يحيى، عبد الودود، الموجز في النظرية العامة للالتزامات - المصادر - الأحكام - الإثبات، القسم الأول، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1994، ص 405.

¹⁰⁶ منصور، محمد حسين (2006) النظرية العامة للالتزام، أحكام الالتزام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 55.

¹⁰⁷ الفضل، منذر (2012) الوسيط في شرح القانون المدني، مصادر الالتزامات وأحكامها، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 435.

¹⁰⁸ المليجي، أحمد (2005) الموسوعة الشاملة في التعليق على قانون المرافعات، الجزء الخامس، الطبعة الرابعة، طبعة نادي القضاة، ص 827.





إعادة النزاع إلى مرحلة الموضوع، ويؤدي إلى حماية التنفيذ من التعطيل، ويضمن أن تظل هذه المرحلة مخصصة لاقتضاء الحق، وليس لإعادة مناقشته¹⁰⁹.

وفي المقابل، حرص المشرع على تحقيق التوازن بين سرعة التنفيذ وضمانات الأطراف، ومن ذلك الإعذار السابق على الإجراءات الجبرية وفق المادة (31)، بما يمنح المنفذ ضده فرصة للوفاء ويحد من التعسف. كما يسهم استخدام الوسائل الإلكترونية وتبادل البيانات بين الجهات في تقليل الأخطاء والتأخير، ورفع كفاءة التنفيذ.

كما أن استقرار المعاملات يمثل نتيجة مباشرة لتحقيق العدالة الناجزة، حيث إن سرعة تنفيذ الأحكام تؤدي إلى تعزيز الثقة في المعاملات القانونية والاقتصادية، إذ يعتمد الأفراد على وجود نظام قانوني يضمن تنفيذ الالتزامات في الوقت المناسب، وهو ما يوفره القانون الجديد من خلال تنظيم إجراءات التنفيذ بصورة فعالة، كما أن هذا التنظيم يسهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالتعامل، ويشجع على الاستثمار، ويعزز من النشاط الاقتصادي.

وتؤدي فعالية التنفيذ كذلك إلى الحد من المماطلة وتعزيز الالتزام الطوعي والردع العام، فضلاً عن تقليل النزاعات والتكاليف المرتبطة بالتقاضي. ويعكس ذلك تحول التنفيذ إلى منظومة متكاملة تجمع بين السند التنفيذي وقاضي التنفيذ والجهات المختصة، بما يحقق اقتضاء الحقوق في الواقع العملي ويعزز العدالة الناجزة واستقرار المعاملات.¹¹⁰

المطلب الثاني: الضمانات والإشكالات التطبيقية

يعد تنظيم التنفيذ القضائي غير المباشر من الموضوعات التي تتطلب تحقيق توازن دقيق بين فعالية التنفيذ وضمانات المنفذ ضده، إذ إن الغاية من التنفيذ لا تقتصر على تمكين الدائن من الوصول إلى حقه، وإنما تمتد إلى حماية المدين من أي تعسف أو تجاوز في استعمال إجراءات التنفيذ، ومن ثم فإن المشرع القطري من خلال القانون رقم (4) لسنة 2024 قد حرص على وضع إطار قانوني يضمن خضوع هذه الإجراءات لرقابة قضائية دقيقة، ويكفل احترام حقوق أطراف التنفيذ، مع الحفاظ على سرعة وكفاءة التنفيذ، وهو ما يعكس طبيعة هذه المرحلة باعتبارها من أدق مراحل الخصومة القضائية.¹¹¹

الفرع الأول: ضمانات المنفذ ضده في مواجهة إجراءات التنفيذ غير المباشر

يُعد التنفيذ غير المباشر وسيلة قانونية لحمل المنفذ ضده على الوفاء بالتزامه، مما يستلزم إخضاعه ل ضمانات تمنع التعسف وتوازن بين حق الدائن وحماية المدين. وقد حرص القانون رقم (4) لسنة 2024 على تنظيم هذه الضمانات من خلال الرقابة القضائية والتدرج في إجراءات التنفيذ.¹¹² ومن

¹⁰⁹ العبودي، عباس (2009)، شرح أحكام قانون أصول المحاكمات المدنية، الإصدار الثالث، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 75.

¹¹⁰ القضاة، مفلح عواد (2017)، أصول المحاكمات المدنية والتنظيم القضائي، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 46.

¹¹¹ شوشاري صلاح الدين (2009)، التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية والشرعية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 65.

¹¹² العبودي، عباس (2004) شرح أحكام قانون التنفيذ الإصدار الثاني، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 35.





أبرز هذه الضمانات الإعذار، إذ أوجبت المادة (31) إعدار المنفذ ضده ومنحه مهلة للتنفيذ قبل اتخاذ الإجراءات الجبرية، بما يتيح له تفاديها ويحد من التعسف. كما تخضع إجراءات التنفيذ لرقابة قاضي التنفيذ، الذي يجوز له رفض طلب التنفيذ إذا استلزم الفصل فيه التعرض لمسائل موضوعية، وفق المادة (33)، بما يضمن مشروعية الإجراءات وعدم استخدامها للضغط غير المشروع.

كما أن من الضمانات الجوهرية خضوع جميع إجراءات التنفيذ غير المباشر لرقابة قاضي التنفيذ، حيث لا يجوز اتخاذ أي إجراء إلا بناءً على قرار قضائي، وهو ما يمنع التعسف، ويضمن أن تكون الإجراءات متناسبة مع طبيعة الالتزام، كما أن قاضي التنفيذ يمتلك سلطة رفض الطلب إذا تبين أنه غير قائم على أساس صحيح، وهو ما يحمي المدين من الإجراءات غير المشروعة¹¹³.

وقد أكد المشرع هذا الدور من خلال النص على أن "لقاضي التنفيذ رفض طلب التنفيذ إذا كان الفصل فيه يقتضي التعرض لمسائل موضوعية" وفق المادة "33" من القانون رقم (4) لسنة 2024، وهو ما يمنع استخدام إجراءات التنفيذ كوسيلة للضغط غير المشروع، ويضمن أن تظل هذه الإجراءات في نطاقها الصحيح، وهو اقتضاء الحق الثابت¹¹⁴.

كذلك، كفل المشرع للمنفذ ضده حق الاعتراض على إجراءات التنفيذ والطعن فيها، بما يوفر رقابة قضائية على التنفيذ ويحمي حقوقه، ويعزز التوازن بين أطرافه ومشروعية الإجراءات واستقرار المعاملات¹¹⁵.

أولاً: ضمانات الإعذار ومنح المهلة للوفاء

تعد ضمانات الإعذار من أهم الضمانات المقررة للمنفذ ضده، إذ تمنحه فرصة لتنفيذ التزامه قبل اتخاذ إجراءات التنفيذ غير المباشر، بما يحقق التدرج في التنفيذ ويمنع التعسف. وقد ألزمت المادة (31) من القانون رقم (4) لسنة 2024 بإعذار المنفذ ضده ومنحه مهلة محددة قبل اتخاذ الإجراءات الجبرية، تحقيقاً للتوازن بين أطراف التنفيذ¹¹⁶. كما أن هذه الضمانة تسهم في تقليل النزاعات، حيث إن كثيراً من حالات التنفيذ قد تنتهي بمجرد الإعذار، دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لاحقة، وهو ما يؤدي إلى تحقيق السرعة في التنفيذ، ويخفف العبء عن القضاء، كما أن هذه القاعدة تعزز من استقرار المعاملات، حيث يتم تنفيذ الالتزامات بصورة طوعية قبل اللجوء إلى الوسائل الجبرية.

ثانياً: ضمانات الرقابة القضائية على إجراءات التنفيذ

تتمثل هذه الضمانة في خضوع إجراءات التنفيذ غير المباشر لرقابة قاضي التنفيذ، بما يضمن مشروعيتهما ومنع التعسف في استخدامها. وقد نصت المادة (33) من القانون رقم (4) لسنة 2024

¹¹³ بلغيث، عمارة (2004) التنفيذ الجبري وإشكالاته، دراسة تحليلية مقارنة لطرق التنفيذ وإجراءاته ومنازعاته، دار العلوم، عنابة، ص20.

¹¹⁴ نصر الدين، مروك (2008) طرق التنفيذ في المواد المدنية، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ص24.

¹¹⁵ خليل، أحمد (2006) التنفيذ الجبري، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص215.

¹¹⁶ شحط، العربي عبد القادر، وصقر، نبيل (2007) طرق التنفيذ، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص20.





على سلطة القاضي في رفض الطلبات الخارجية عن نطاق التنفيذ، بما يحمي المدين ويضمن الالتزام بالحدود القانونية.¹¹⁷

كما أن هذه الضمانة تعزز من ثقة الأطراف في النظام القضائي، حيث يعلم كل طرف أن الإجراءات تخضع لرقابة جهة قضائية مستقلة، وهو ما يمنع التعسف، ويحقق التوازن بين المصالح، ويؤدي إلى استقرار العلاقات القانونية.¹¹⁸

ثالثاً: ضمانة حق الطعن في إجراءات التنفيذ.

يعد حق الطعن في إجراءات التنفيذ من الضمانات الأساسية التي كفلها المشرع للمنفذ ضده، حيث لا يجوز أن تكون إجراءات التنفيذ غير المباشر بمنأى عن الرقابة القضائية، بل يجب أن يكون للمدين الحق في الاعتراض على أي إجراء يمس مركزه القانوني، وهو ما يحقق التوازن بين مصلحة الدائن في اقتضاء حقه، ومصلحة المدين في حماية حقوقه، كما أن هذا الحق يمثل وسيلة فعالة لمنع التعسف في استعمال إجراءات التنفيذ، ويؤدي إلى ضمان مشروعية هذه الإجراءات.¹¹⁹

الفرع الثاني: الإشكالات العملية المحتملة في تطبيق النصوص الجديدة

تثير النصوص المستحدثة في القانون رقم (4) لسنة 2024 بعض الإشكالات التطبيقية المرتبطة بتفسيرها وتحديد نطاقها ومدى اتساقها مع مبادئ التنفيذ، مما قد يؤدي إلى تباين التطبيق ويؤثر في الاستقرار القانوني. كما أن منح محكمة التنفيذ صلاحيات واسعة في الفصل في منازعات التنفيذ واتخاذ الإجراءات اللازمة يستلزم ضبط حدود هذه السلطة وتوحيد تفسيرها.¹²⁰

وقد أشار المشرع إلى تنظيم إجراءات التنفيذ بصورة عامة دون تفصيل دقيق لكل حالة، حيث نص على أن "تتولى محكمة التنفيذ الفصل في جميع منازعات التنفيذ واتخاذ الإجراءات اللازمة" وفق القانون رقم (4) لسنة 2024، وهو ما يمنح قاضي التنفيذ سلطة واسعة، إلا أن اتساع هذه السلطة قد يثير إشكالات تتعلق بحدودها، ومدى جواز التوسع في تفسيرها، وهو ما قد يؤدي إلى تباين في التطبيق، ويؤثر على مبدأ الأمن القانوني.¹²¹

وتبرز كذلك إشكالات تحديد نطاق التنفيذ غير المباشر وشروط اللجوء إليه، خاصة مدى استيفاء السند التنفيذي للشروط القانونية ووضوح الالتزام الوارد فيه، بما قد يؤدي إلى منازعات تؤخر التنفيذ. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى ضوابط واضحة تحقق التوازن بين حق الدائن وضمانات المدين وتمنع التعسف في استعمال وسائل التنفيذ.¹²²

¹¹⁷ عبد المولى، هاني (2020) الأحكام القضائية بين المنازعة في تنفيذها ووقف قوتها التنفيذية، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والثلاثون، الجزء الثاني، ص 635.

¹¹⁸ عمر، نبيل إسماعيل (1982) إشكالات التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية، منشأة دار المعارف للطباعة والنشر، مصر، ص 36 وما بعدها.

¹¹⁹ رزق الله، محمد فتحي (2020) المعوقات الإجرائية في تنفيذ الأحكام القضائية، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 35، ص 255.

¹²⁰ القضاة، مفلح عواد (2001) أصول التنفيذ القضائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 147.

¹²¹ شوشاري، صلاح الدين (2009) التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية والشريعة، دار الثقافة، عمان، ص 286.

¹²² قنديل، مصطفى المتولي (2012) الوجيز في التنفيذ الجبري وفقاً لقانون الإجراءات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، الأفاق المشرقة ناشرون، عمان، الأردن، ص 37.





1. إشكالية نطاق سلطة قاضي التنفيذ

تُعد مسألة تحديد نطاق سلطة قاضي التنفيذ من أبرز الإشكالات العملية، إذ منحه المشرع صلاحيات واسعة لإدارة إجراءات التنفيذ وتحقيق السرعة والفعالية، إلا أن اتساعها قد يؤدي إلى التداخل مع مسائل الموضوع. وقد نصت المادة (33) من القانون رقم (4) لسنة 2024 على رفض طلب التنفيذ إذا كان الفصل فيه يقتضي التعرض لمسائل موضوعية، غير أن تحديد هذه المسائل قد يثير اختلافاً في التفسير والتطبيق.¹²³

ومن ثم، تبرز الحاجة إلى وضع معايير واضحة تحدد نطاق سلطة قاضي التنفيذ، وتمنع التداخل مع القضاء الموضوعي، بما يحقق التوازن بين سرعة التنفيذ وضمانات الأطراف، ويوحد التطبيق ويعزز الاستقرار القانوني والثقة في النظام القضائي.¹²⁴

2. إشكالية تحديد نطاق السند التنفيذي وشروطه

تُعد مسألة تحديد نطاق السند التنفيذي من أبرز الإشكالات التطبيقية، إذ يتوقف التنفيذ على توافر سند مستوفٍ للشروط القانونية، إلا أن غموض الالتزام أو عدم تحديد مضمونه وقابليته للتنفيذ قد يؤدي إلى منازعات تعطل إجراءات التنفيذ.

وقد اشترط المشرع ألا يُجرى التنفيذ الجبري إلا بسند يثبت حقاً محقق الوجود، معين المقدار وحال الأداء، غير أن بعض السندات قد تثير إشكالات في التفسير أو الحجية، مما يطرح حدود سلطة قاضي التنفيذ في تفسيرها أو ضرورة اللجوء إلى القضاء الموضوعي.¹²⁵

ومن ثم، فإن غموض بعض السندات قد يؤدي إلى اختلاف التطبيق وتأخير التنفيذ، مما يستلزم وضع معايير واضحة لتحديد كفاية السند التنفيذي وتحقيق التوازن بين سرعة التنفيذ وضمانات الأطراف.

3. إشكالية التوازن بين السرعة في التنفيذ وضمانات المنفذ ضده

يمثل تحقيق التوازن بين سرعة التنفيذ وضمانات المنفذ ضده أحد أبرز التحديات التي تطرحها النصوص الجديدة، حيث يسعى المشرع إلى تحقيق العدالة الناجزة من خلال تسريع الإجراءات، إلا أن ذلك قد يؤدي في بعض الحالات إلى تقليص الضمانات المقررة للمدين، وهو ما يثير تساؤلاً حول مدى تحقيق هذا التوازن، وهل تؤدي السرعة إلى الإخلال بحقوق المنفذ ضده، أم أن الضمانات لا تزال كافية لحمايته.¹²⁶

¹²³ الملاجي، أحمد (2008) الموسوعة الشاملة في التنفيذ وفقاً لنصوص قانون المرافعات معلقاً عليه بآراء الفقه والصيغ القانونية وأحكام النقض، الطبعة الرابعة، جامعة أسيوط، مصر، ص 13.

¹²⁴ الحديدي، علي (2000) التنفيذ الجبري في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون الإجراءات المدنية رقم (11) لسنة 1992، الطبعة الأولى، أكاديمية شرطة دبي، دبي، ص 5.

¹²⁵ جبران، يوسف نجم (1981) طرق الاحتياط والتنفيذ، معاملة التوزيع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الثانية، ص 5.

¹²⁶ بلغيث، عمارة (2004) التنفيذ الجبري وإشكالاته، دراسة تحليلية مقارنة لطرق التنفيذ وإجراءاته ومنازعاته، دار العلوم، الحجار، عنابة، ص 90.





الفرع الثالث: المقترحات القانونية والعملية لتعزيز كفاءة التنفيذ غير المباشر

يُعد تطوير نظام التنفيذ غير المباشر ضرورة لتعزيز فعالية الأحكام القضائية، من خلال تحسين كفاءة الإجراءات، والحد من الإشكالات التطبيقية، وتحقيق التوازن بين أطراف التنفيذ. ولا يقتصر ذلك على الجانب التشريعي، بل يشمل الجوانب الإجرائية والتنظيمية بما يحقق العدالة العملية واستقرار المعاملات.

1. تطوير الإطار التشريعي المنظم للتنفيذ غير المباشر

يُعد تطوير الإطار التشريعي للتنفيذ غير المباشر ضرورة لمعالجة الإشكالات التطبيقية الناتجة عن عمومية بعض نصوص القانون رقم (4) لسنة 2024، بما يحد من اختلاف التفسير وتباين التطبيق، ويعزز الاستقرار القانوني وفعالية التنفيذ، مع تحقيق التوازن بين سرعة الإجراءات وضمانات الأطراف. ورغم منح محكمة التنفيذ سلطة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ السند التنفيذي، فإن هذه السلطة تحتاج إلى مزيد من التحديد والتفصيل لضمان حسن تطبيقها.

2. تعزيز دور قاضي التنفيذ وتحديد نطاق سلطاته

يُعد دعم دور قاضي التنفيذ من المقترحات المهمة لتعزيز كفاءة التنفيذ غير المباشر، من خلال وضوح حدود سلطاته في الإشراف على الإجراءات وتحقيق التوازن بين سرعة التنفيذ وضمانات الأطراف، مع تجنب التداخل بين مسائل التنفيذ والموضوع. وقد أجاز المشرع لقاضي التنفيذ رفض الطلب إذا كان الفصل فيه يقتضي التعرض لمسائل موضوعية، مما يؤكد ضرورة تحديد نطاق اختصاصه بصورة أوضح¹²⁷.

كما يُقترح وضع معايير واضحة لتحديد حالات تدخل قاضي التنفيذ وإحالة المسائل الموضوعية إلى القضاء المختص، بما يساهم في توحيد التطبيق، والحد من النزاعات المتعلقة بالاختصاص، ومنع التعسف، وتعزيز الاستقرار والثقة في النظام القضائي.¹²⁸

3. تطوير البنية التقنية للتنفيذ وربط الجهات المختصة

يعد تطوير البنية التقنية للتنفيذ من المقترحات العملية التي تهدف إلى تحقيق الكفاءة في الإجراءات، حيث إن الاعتماد على الوسائل التقليدية يؤدي إلى بطء التنفيذ، ويزيد من احتمالات الخطأ، ومن ثم فإن إدخال الوسائل التقنية يساهم في تسريع الإجراءات، وتحقيق الدقة، وتقليل الاعتماد على المعاملات الورقية، وهو ما يؤدي إلى تحسين أداء النظام التنفيذي، كما أن الربط بين الجهات المختلفة يساهم في تسهيل تبادل المعلومات، ويمنع التأخير الناتج عن تعدد الإجراءات، ويؤدي إلى تحقيق العدالة في وقت مناسب¹²⁹.

¹²⁷ شربا، أمل وكحيل عمران (٢٠١٩)، أصول التنفيذ، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ص 66.

¹²⁸ العبودي، عباس (٢٠٠٥) شرح أحكام قانون التنفيذ، دراسة مقارنة معززة بالتطبيقات القضائية لمحكمة التمييز، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 30.

¹²⁹ المليجي، أحمد (١٩٩١)، التنفيذ وفقا لنصوص قانون المرافعات معلق عليها بأراء الفقه وأحكام القضاء، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 120.





4. وضع ضوابط دقيقة لتطبيق مبدأ التناسب في إجراءات التنفيذ غير المباشر

يمثل مبدأ التناسب ضابطاً أساسياً في إجراءات التنفيذ غير المباشر، إذ يجب أن تتناسب الوسيلة التنفيذية مع طبيعة الالتزام وألا تتجاوز الحد اللازم لتحقيق اقتضاء الحق. ويهدف ذلك إلى منع التعسف وحماية المنفذ ضده، وتحقيق التوازن بين مصالح أطراف التنفيذ.¹³⁰

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024 قد أحدث تطويراً ملموساً في تنظيم التنفيذ القضائي غير المباشر، من خلال تعزيز سلطات قاضي التنفيذ، واستحداث محكمة متخصصة، وتبسيط الإجراءات، بما يساهم في تسريع اقتضاء الحقوق. كما أظهر التحليل أن هذه المستجدات تعكس توجهاً تشريعياً نحو تحقيق التوازن بين فعالية التنفيذ وضمانات الخصوم، إلا أن نجاحها يظل مرتبطاً بحسن التطبيق العملي وتوافر البنية الإدارية والتقنية المساندة. وتؤكد الدراسة أن التنفيذ غير المباشر يمثل أداة فعالة في مواجهة المماطلة، بشرط ضبط استخدامه في إطار الضمانات القانونية.

أولاً: النتائج

1. أسهم القانون الجديد في تعزيز فعالية التنفيذ القضائي غير المباشر من خلال توسيع صلاحيات قاضي التنفيذ.
2. أدى استحداث محكمة التنفيذ إلى تحقيق التخصص القضائي وتقليل التعقيد الإجرائي.
3. ساعدت الإجراءات المبسطة، خاصة الفصل دون جلسات، في تسريع الفصل في طلبات التنفيذ.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة وضع لوائح تنفيذية تفصيلية توضح آليات تطبيق إجراءات التنفيذ غير المباشر.
2. تعزيز البنية الرقمية لمحكمة التنفيذ لدعم سرعة وكفاءة الإجراءات.
3. تدريب القضاة وأعوان التنفيذ على استخدام الصلاحيات الجديدة بصورة منضبطة.

المصادر والمراجع

1. أبو السعود، رمضان، 2002، النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام، دار المطبوعات الجامعية، مصر.
2. أبو الوفاء، أحمد، 2015، إجراءات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.
3. الأحمد، عبد الحميد، 2009، القرار التحكيمي في ميدان الاستثمار الدولي: العلاقة بين قرارات قاضي بلد منشأ الحكم التحكيمي وقرارات قاضي بلد تنفيذه، المجلة القانونية والقضائية، ع (3)
4. الأخرس، نشأت، 2010، شرح قانون أصول المحاكمات المدنية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
5. الإدريسي، محمد الحميدي، 2023، ضوابط إعداد مشروع التوزيع والتصفية المالية لحصيلة التنفيذ الجبري، مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية، 26.

¹³⁰ المنشاوي، عبد الحميد (٢٠٠٤) التعليق على قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية والإدارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص30.





6. اسماعيل، محمد سعيد أحمد، 2023، النظام القضائي للمحاكم التجارية الدولية ودورها في تسوية المنازعات الاستثمارية: محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات نموذجًا للدراسة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية.
7. إسماعيل، فادية محمد، 2023، حكم المحكمين كسند تنفيذي: دراسة مقارنة، مجلة العلوم القانونية والسياسية.
8. اسميمو، محمد، 2023، الإطار العام للتنفيذ العقاري وأنواعه، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية.
9. البية، محسن عبد الحميد إبراهيم، 2009، النظرية العامة للالتزامات، الجزء الثاني، المصادر غير الإرادية، دار النهضة العربية، مصر.
10. بني حمد، عبد السلام أحمد، 2015، الإعذار وأثره على التصرف القانوني، دراسة مقارنة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
11. بلغيث، عمارة، 2004، التنفيذ الجبري وإشكالاته، دراسة تحليلية مقارنة لطرق التنفيذ وإجراءاته ومنازعاته، دار العلوم، عنابة.
12. جبران، يوسف نجم، 1981، طرق الاحتياط والتنفيذ، معاملة التوزيع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، منشورات عويدات، بيروت.
13. الجعفري، عبدالله بن سعيد بن سالم، 2008، الصورة التنفيذية في قانون الإجراءات المدنية والتجارية العماني: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة السلطان قابوس.
14. جميعي، عبد الباسط، 1980، مبادئ المرافعات في قانون المرافعات الجديد، دار الفكر العربي، مصر.
15. خاطر، طلعت يوسف حلمي، 2017، الغير في التنفيذ الجبري وحمايته من آثاره، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية.
16. خاطر، طلعت يوسف حلمي، 2021، الإكراه البدني في التنفيذ الجبري من منظور حقوق الإنسان في النظام القطري: دراسة تحليلية مقارنة، المجلة القانونية والقضائية، ع 15.
17. خاطر، طلعت يوسف حلمي، 2021، المستجدات الحديثة في السندات التنفيذية: دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية.
18. خليل، أحمد، 1996، قانون التنفيذ الجبري، دار الجامعة الجديدة، مصر.
19. خليل، أحمد، 2006، التنفيذ الجبري، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.
20. الخيلي، جمعة محمد، 2022، حالات الحكم بالإبعاد القضائي في التشريع الإماراتي: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية.
21. دولة قطر، 2024، قانون رقم (4) لسنة 2024 بإصدار قانون التنفيذ القضائي، الجريدة الرسمية لدولة قطر.
22. دولة قطر، 2024، قانون رقم (4) لسنة 2024 بإصدار قانون التنفيذ القضائي، البوابة القانونية القطرية، الميزان.
23. رزق الله، محمد فتحي، 2020، المعوقات الإجرائية في تنفيذ الأحكام القضائية، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 35.
24. السادة، هند عبدالله ناصر علي، 2008، نظام قاضي تنفيذ العقوبة في التشريعات الحديثة، المجلة القانونية والقضائية، ع 2.
25. سعد، نبيل إبراهيم، 2003، النظرية العامة للالتزام، أحكام الالتزام، دار الجامعة الجديدة، مصر.
26. السباعي، ياسر باسم ذنون يونس، 2020، مسؤولية الغير في التنفيذ الجبري: دراسة مقارنة، مجلة الشريعة والقانون، مج 34، ع 81.





27. السرحان، عدنان إبراهيم، وخاطر، نوري حمد، 2012، شرح القانون المدني، مصادر الحقوق الشخصية، الالتزامات، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
28. السعدي، محمد صبري، 2010، الواضح في شرح القانون المدني، النظرية العامة للالتزامات، أحكام الالتزام، دراسة مقارنة في القوانين العربية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
29. السكسيوي، أحمد بن محمد، 2015، تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في التحفيظ العقاري بين تنظيم النص القانوني وإشكالات التنفيذ، سلسلة فقه القضاء العقاري، منشورات مجلة العلوم القانونية، سادر.
30. السنهوري، عبد الرزاق أحمد، 2009، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، نظرية الالتزام بوجه عام، الإثبات وآثار الالتزام، الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
31. السنهوري، عبد الرزاق أحمد، 2015، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، نظرية الالتزام بوجه عام، الإثبات وآثار الالتزام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
32. الشهباني، سعيد مبارك، 2021، تنفيذ القانون الدولي الإنساني في دولة قطر، رسالة ماجستير، جامعة عمان الأهلية.
33. شحط، العربي عبد القادر، وصقر، نبيل، 2007، طرق التنفيذ، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
34. شربا، أمل، وكحيل عمران، 2019، أصول التنفيذ، منشورات جامعة دمشق، دمشق.
35. شوشاري، صلاح الدين، 2009، التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية والشرعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
36. صالح، فواز عبدالرحمن، 2012، النظام القانوني للغرامة التهديدية: دراسة قانونية مقارنة.
37. الطناحي، محمود محمود، 2005، المقومات الموضوعية والشكلية للسند التنفيذي، دراسة تأصيلية مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر.
38. عبد البصير، عصام عفيفي، 2004، قاضي تطبيق العقوبات، قضاء الإشراف على التنفيذ الجنائي، نحو سياسة جنائية جديدة.
39. عبد الحكم فوده، 2006، حجية وقوة الأمر المقضي في ضوء مختلف الآراء الفقهية وأحكام محكمة النقض، دار الفكر والقانون، المنصورة.
40. عبد الفتاح، عزمي، 2001، قواعد التنفيذ الجبري، دار النهضة العربية، القاهرة.
41. عبد العزيز خليل بديوي، 1973، الحجز في قواعد وإجراءات التنفيذ الجبري والتنفيذ في قانون المرافعات، الطبعة الأولى.
42. عبدالعظيم مرسي وزير، 1978، دور القضاء في تنفيذ الجزاءات الجنائية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية.
43. عبد المولى، هاني، 2020، الأحكام القضائية بين المنازعة في تنفيذها ووقف قوتها التنفيذية، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والثلاثون، الجزء الثاني.
44. العبودي، عباس، 2004، شرح أحكام قانون التنفيذ، الإصدار الثاني، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
45. العبودي، عباس، 2005، شرح أحكام قانون التنفيذ، دراسة مقارنة معززة بالتطبيقات القضائية لمحكمة التمييز، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
46. العرعري، عبد القادر، 2014، مصادر الالتزامات والمسؤولية المدنية، الكتاب الثاني، مطبعة الأمنية، الرباط.



47. العنزي، مها عبد الله، وعجلان السلطاني، دون سنة، نحو تنظيم قانوني للتعامل بالشيك الإلكتروني في دولة قطر، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة قطر.
48. علام، رمضان إبراهيم عبد الكريم موسى، 2019، مقدمات التنفيذ الجبري: دراسة مقارنة في قانون المرافعات المصري وقانون الإجراءات المدنية الإماراتي والعُماني، مجلة الأمانة.
49. علي، جابر محجوب، 2020، أثر جائحة فيروس كورونا المستجد على التزام المدين بالتنفيذ العيني لالتزاماته: دراسة تحليلية مقارنة في القانونين القطري والفرنسي، المجلة الدولية للقانون، ع4.
50. عطية، محمد فتحي رزق الله، 2020، المعوقات الإجرائية في تنفيذ الأحكام القضائية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، مج35، ع2.
51. العطار، عبد الناصر توفيق، 1990، مصادر الالتزام، دار الكتاب الحديث.
52. العنزي، مها عبد الله، وعجلان السلطاني، دون سنة، نحو تنظيم قانوني للتعامل بالشيك الإلكتروني في دولة قطر، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة قطر.
53. العيداموني مصطفى أحمد، 2009، الفصل في المنازعات الإدارية في دولة قطر: تعليق على أحكام القانون رقم (7) لسنة 2007 بشأن الفصل في المنازعات الإدارية، المجلة القانونية والقضائية، ع3.
54. الفار، عبد القادر، 2016، أحكام الالتزام، آثار الحق في القانون المدني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
55. الفضل، منذر، 2012، الوسيط في شرح القانون المدني، مصادر الالتزام وأحكامها، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
56. فرج، توفيق حسن، 1998، النظرية العامة للالتزام في مصادر الالتزام، الدار الجامعية، بيروت.
57. فرج، توفيق حسن، 2001، الإثراء بلا سبب، الكسب غير المشروع كمصدر عام للالتزام، الدار الجامعية، الطبعة الثانية.
58. قطان، عماد عبد الكريم، 2016، حقوق الإنسان وقواعد التنفيذ الجبري في القانون القطري، المجلة القانونية والقضائية.
59. قميناسي، عماد مصطفى، 2023، الإشكاليات الناجمة عن نطاق اختصاص محكمة الاستثمار والتجارة: دراسة تحليلية مقارنة، المجلة القانونية والقضائية، ع17.
60. قنديل، مصطفى المتولي، 2012، الوجيز في التنفيذ الجبري وفقاً لقانون الإجراءات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، الأفق المشرقة ناشرون، عمان، الأردن.
61. القضاة، مفلح عواد، 2001، أصول التنفيذ القضائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
62. القضاة، مفلح عواد، 2017، أصول المحاكمات المدنية والتنظيم القضائي، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
63. القصاص، عيد محمد، 1999، أصول التنفيذ الجبري، دار النهضة العربية، مصر.
64. الكسواني، 2010، أحكام الالتزام، آثار الحق في القانون المدني، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
65. كحلون، علي، 2009، النظرية العامة للالتزامات، أحكام الالتزام، مجمع الأطرش للنشر والتوزيع، تونس.
66. كبريال سرياني، وغالب غانم، 1978، قوانين التنفيذ في لبنان، الجزء الأول، دار المنشورات الحقوقية.
67. لشقار، محمد، 2021، الجهات المتدخلة في التنفيذ: دراسة مقارنة بين القانون الوضعي وأحكام الفقه المالكي، مجلة الميزان للدراسات القانونية والقضائية.
68. مالك، سونيا العتيق، 2017، دعوى النفقة في القانون القطري، المجلة القانونية والقضائية، ع1.



69. محسن، منصور حاتم، 2022، حالات وقف وتأخير الإجراءات التنفيذية: دراسة مقارنة، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية.
70. محمود، أحمد سيد أحمد، 2019، تعزيز العدالة الناجزة وفقاً لتعديلات قانون المرافعات القطري بموجب القانون رقم (3) لسنة 2019: دراسة، المجلة القانونية والقضائية، ع13.
71. محمود، أحمد صدقي، بدون سنة، المدعى عليه وظاهرة البطء في التقاضي، دار النهضة العربية، مصر.
72. مليجي، أحمد محمد، 1985، حبس المدين في الديون المدنية والتجارية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة.
73. المليجي، أحمد، 1991، التنفيذ وفقاً لنصوص قانون المرافعات معلقاً عليها بآراء الفقه وأحكام القضاء، دار النهضة العربية، القاهرة.
74. المليجي، أحمد، 2003، إشكالات التنفيذ ومنازعات التنفيذ الموضوعية في المواد المدنية والتجارية، دار المطبوعات الجامعية، مصر.
75. المليجي، أحمد، 2005، الموسوعة الشاملة في التعليق على قانون المرافعات، الجزء الخامس، الطبعة الرابعة، طبعة نادي القضاة.
76. المليجي، أحمد، 2008، الموسوعة الشاملة في التنفيذ وفقاً لنصوص قانون المرافعات معلقاً عليها بآراء الفقه والصيغ القانونية وأحكام النقض، الطبعة الرابعة، جامعة أسبوط، مصر.
77. المشاقي، حسين أحمد، 2012، التنفيذ وإجراءاته في المواد المدنية والتجارية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
78. منصور، محمد حسين، 2006، النظرية العامة للالتزام، أحكام الالتزام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
79. المنشاوي، عبد الحميد، 2004، التعليق على قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية والإدارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر.
80. النواوي، سعيد، 1999، آثار مطل المدين في قانون الالتزامات والعقود المغربي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء.
81. نصر الدين، مروك، 2008، طرق التنفيذ في المواد المدنية، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر.
82. نظام التنفيذ السعودي، دون سنة، الجريدة الرسمية للمملكة العربية السعودية.
83. والي، فتحي، 1967، مناهج البحث في قانون المرافعات من الشرح على المتون إلى المدرسة الإيطالية الحديثة، مصر المعاصرة.
84. وجدي راغب فهمي، 2001، النظرية العامة للتنفيذ القضائي في قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، مصر.
85. الياقوت، يوسف حامد، 2023، الأحكام القانونية للمحجوز لديه في حجز ما للمدين لدى الغير: دراسة تحليلية مقارنة بين القانون الفرنسي والكويتي والقطري، المجلة الدولية للقانون.
86. يحيى، عبد الودود، 1994، الموجز في النظرية العامة للالتزامات، المصادر، الأحكام، الإثبات، القسم الأول، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
87. CHOLET, Didier, Exécution des jugements et des actes, Paris, Dalloz, s.d.
88. HÉBRAUD, L'exécution des jugements civils, Revue internationale de droit comparé (RIDC), 1957, p. 170.

89. PERROT, R., et THÉRY, Ph., Procédures civiles d'exécution, Paris, Dalloz, s.d., n° 118.
90. LEBORGNE, Droit de l'exécution, Paris, Dalloz, s.d., n° 432 et s.
91. PUTMAN, La contrainte dans le droit de l'exécution, Revue de la recherche juridique (RRJ), 1994, p. 341.
92. Cour d'appel de Lyon, 9 mai 2001, RG n° 2000/00816, JurisClasseur Périodique (JCP N), 2002, p. 1099, note Laporte.
93. Cour d'appel de Toulouse, 23 octobre 2009, AJDA, 2010, p. 448, note Bioy.